

البرنامج العربي لتحسين جودة التعليم (ARAIEQ)
البرنامج العربي لتنمية الطفولة المبكرة (APECD)
مقرّه ورشة الموارد العربية (ARC)

وضع وأولويات تنمية الطفولة المبكرة في المنطقة العربية

دراسة مكتبية، إعداد يوسف حجار
(ترجمة رانية الساحلي)

مقدمة إلى
ورشة العمل الإقليمية 2012/11/24-22 في عمان، الأردن

دراسة عن وضع وأولويات تنمية الطفولة المبكرة في المنطقة العربية

العناوين

1. المقدمة
 - 1-1 التوثيق
 - 1-2 إطار للبرمجة
 - 1-3 اتجاهات عامة
 - 1-4 ملاحظات منهجية
 - 1-5 مؤشر جديد
2. وضع تنمية الطفولة المبكرة وأولويات البرمجة في البلدان العربية
 - 2-1 المقاربات عبر الفئات العمرية
 - 1-1-2 الفئة العمرية من الحمل إلى الثلاث سنوات
 - 2-1-2 الفئة العمرية من الثلاث سنوات إلى الست سنوات
 - 3-1-2 الفئة العمرية من الست سنوات إلى الثماني سنوات
 - 2-2 المقاربات العامة والمشاركة بين عدة قطاعات لتنمية الطفولة المبكرة
 - 1-2-2 السياسات والاستراتيجيات الوطنية لتنمية الطفولة المبكرة
 - 2-2-2 جمع البيانات المصنفة عن تنمية الطفولة المبكرة وتصنيفها وتحليلها
 - 3-2-2 التنسيق بين القطاعات
 - 4-2-2 المشاريع والأدوات لإشراك الأهل
 - 5-2-2 مسائل الجودة والمعايير
 - 6-2-2 رأس المال المعرفة والموارد البشرية
 - 7-2-2 مسائل العدالة: الوصول إلى الأطفال المحرومين والمهمشين
 - 8-2-2 التعاون بين البلدان العربية والمدى الإقليمي
 - 9-2-2 التشبيك والمناداة
- لخلاصة موجزة...
 - الملحق رقم 1: البرنامج العربي لتحسين جودة التعليم والبرنامج العربي لتنمية الطفولة المبكرة
 - الملحق رقم 2: دراسات وخرائط ومصادر أخرى للمعلومات والبيانات
 - الملحق رقم 3: التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعام 2011: لمحة إقليمية عامة: الدول العربية
 - الملحق رقم 4: نهج النظم من أجل تحسين نتائج التعليم: نظرة عامة إلى تنمية الطفولة المبكرة

دراسة حول وضع تنمية الطفولة المبكرة في المنطقة العربية

1. المقدمة

هدف البحث الذي أدى إلى هذه الدراسة إلى غايتين بشكل عام:

أ. تشكيل نظرة عامة عن وضع الطفولة المبكرة في المنطقة العربية واختيار التوصيات الاستراتيجية البرامجية التي تحسّن تأمين الخدمات

ب. التأكد من تقديم "مواد للتفكير" في برامج العمل الممكنة ضمن وظائف "البرنامج العربي لتنمية الطفولة المبكرة"¹ الثلاث، وهي مجموعة التطوير، والتشبيك، والأدوات والموارد.

بعد هذه المقدمة، سيمتدحور هذا التقرير حول مجموعتين متكاملتين من المقاربات: الأولى عبر الفئات العمرية، والثانية عبر المواضيع العامة والمشاركة بين عدة قطاعات. بالنسبة لكل موضوع، يعرض التقرير ما نعرفه عن الوضع الحالي، ثم يقترح أولويات برامجية.

1-1 التوثيق

يعتمد هذا البحث المكتبي على مصادر جُمعت بين عامي 2010 و2012 (تجدون أهم الوثائق منها في الملحق رقم 2) وأهمها:

- عدد من الخرائط التي رُسمت طلباً لورشة العمل الإقليمية، "نحو تفعيل العمل الإقليمي في مجال رعاية وتنمية الطفولة المبكرة"، التي نظمتها ورشة الموارد العربية في شهر آذار/مارس 2010، وبمشاركة واسعة من جمعيات غير حكومية.
- نظمت منظمة اليونسكو مع وزارة التربية في سوريا مؤتمراً إقليمياً رفيع المستوى حول "رعاية وتربية الطفولة المبكرة: سياسات وبرامج"، وطلب تحضيراً للمؤتمر عدداً من التقارير والدراسات والخرائط. الوثيقة الرئيسية كانت تقريراً إقليمياً مبنياً على ردود من قبل 15 بلداً على استمارات مسح، وقد جرى تقديم هذا التقرير لاحقاً في مؤتمر عالمي في موسكو عن تنمية الطفولة المبكرة.
- قام مركز "وولفنبسون"، ومقره الحالي معهد "بروكينز"، بتيسير أربع دراسات لرفع مستوى برامج الطفولة المبكرة في أربع دول عربية: لبنان والمغرب وسوريا واليمن (وذلك بتكليف من البنك الدولي)، فضلاً عن دراسة أخرى عن برنامج الوالدية في الأردن (بتكليف من اليونيسيف). لم تُنشر التقارير المكتوبة بعد ولا يمكن استخدامها، ولكن كاتب هذه الدراسة شارك في المسار كمستشار، بما في ذلك ورشة العمل الإقليمية في آذار/مارس 2011، حيث تمّ عرض النتائج التي توصلت إليها جميع الدراسات ومناقشتها.
- وكان "تقرير الرصد العالمي" (للتعليم للجميع) لعام 2007 حول "البيدات القوية: رعاية وتربية الطفولة المبكرة". وتضمنت تقارير الرصد السنوية منذ ذلك الحين التحديثات عن التقدم، بما في ذلك الهدف الأول المتعلق بتنمية الطفولة المبكرة والتعليم الابتدائي. يمكن إيجاد البيانات الإحصائية لكافة البلدان العربية، كما يتلقاها ويحلّها معهد الإحصاءات التابع لليونسكو، على موقع "تقرير الرصد العالمي".
- تمّ كذلك الاستعانة بوثائق أخرى ذات صلة مذكورة في الملحق رقم 1.
- فضلاً عن ذلك، حصلت نشاطات عديدة أخرى ذات صلة، ولا تزال تجري أخرى، منها ورشة عمل إطلاق "مجموعة عمل الطفولة المبكرة العربية" في السنة الجارية في لبنان، ومؤتمر الرياض الذي عُقد مؤخراً (2020/11/15-13). لم يمكن ممكناً دراسة توثيق كافة هذه النشاطات، ولكن ما لا شك فيه هو أنّ نتائجها والاستخلاصات ستصب حتماً في مسارات "البرنامج العربية لتنمية الطفولة المبكرة".

1-2 إطار للبرمجة

ترافقت هذه النشاطات والدراسات ورسم الخرائط مع توصيات للعمل، وهي سوف تؤخذ أيضاً في الاعتبار في هذه الدراسة، وذلك في محاولة لاقتراح أولويات لجدول أعمال تنمية الطفولة المبكرة في المنطقة العربية التي ستناقش في ورشة العمل، وهي الغرض الرئيسي من هذه الدراسة.

¹ يشكل البرنامج العربية لتنمية الطفولة المبكرة إحدى الركائز الخمس للبرنامج العربية لتحسين جودة التعليم، الذي تديره المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو) ويدعمه البنك الدولي وشركاء آخرون. للمزيد، يمكن العودة إلى ورقة مفاهيم ورشة العمل أو النظر إلى الملحق رقم 1.

- استُخدم إطاران على صعيد المفاهيم من أجل عرض النتائج واختيار الأولويات، وهما:
- النهج الشمولي التكاملي لتنمية ورعاية الطفولة المبكرة، الذي قامت بتطويره، عربياً، طوال سنوات عديدة مجموعة من المهنيين في مجال الطفولة المبكرة، ضمن إطار "ورشة الموارد العربية"، وقد تجلّى بأفضل حلّة في دليل "الكبار والصغار يتعلّمون"، الذي نشرته ورشة الموارد في عام 2003 باللغة العربية (النسخة الرقمية باللغة الإنجليزية متوقّرة).
 - الأركان الأربعة لتربية ورعاية الطفولة المبكرة، والتي تم تطويرها من مجموعة عالمية من الفاعلين في مجال تنمية الطفولة المبكرة (بما في ذلك ورشة الموارد العربية)، ضمن إطار "المجموعة الاستشارية لتربية ورعاية الطفولة المبكرة"، ربطاً بإطلاق تقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع عن الطفولة المبكرة في عام 2007. ويجري تحديث هذا الإطار للبرمجة بانتظام منذ ذلك الحين، وقد تُرجمت نسخة عام 2010 إلى اللغة العربية من قبل ورشة الموارد العربية. (يمكن إيجادها على موقع المجموعة الاستشارية، وهو ما يلي: www.ecdgroup.com)

1-3 اتجاهات عامة

من المفيد في هذه المقدّمة الإضاءة باختصار على بعض الاتجاهات العامة، لاسيّما في تربية الطفولة المبكرة، والتي برزت من خلال هذه الوثائق والنشاطات:

- أ. لقد حصل تقدّم في التغطية الخدماتيّة لتنمية الطفولة المبكرة في البلدان العربية في السنوات العشر الأخيرة على كافّة الجبهات، لاسيّما الصحة والتعليم ما قبل المدرسي والصفوف الابتدائية، ولكن التقدّم بطيء، ولا تزال نسبة الأطفال الصغار الذين يرتادون برامج تنمية الطفولة المبكرة الرسمية أقل من المعدّل العالمي، وهي تصنّف، مع الصحراء الكبرى الأفريقية، في أسفل الجداول.
 - ب. يتميّز وضع تنمية الطفولة المبكرة في البلدان العربية بالتفاوت الكبير بين البلدان القليلة التي حقّقت تقدّماً مستداماً على صعيدٍ الالتحاق بالمدارس والبرامج النوعيّة الرائدة، وغيرها من البلدان التي لا تزال فيها الخدمات النوعيّة لتنمية الطفولة المبكرة في المراحل الأولية ولا تصل في الغالب إلا إلى النخب في المدن. وتجتمع معظم البلدان العربية على المستوى المتوسط.
 - ت. من منظور النهج الشمولي التكاملي للطفولة المبكرة الذي يتناول جميع أبعاد نماء الطفل (الجسديّة والمعرفية والعاطفية والسلوكية والاجتماعية) والذي يشمل جميع المراحل من الحمل حتّى الثماني سنوات، يتفاوت وجود البرامج ونوعيتها اختلافاً كبيراً، وهذه البرامج هي عموماً مُجرّاة ضمن حدود خاصة بها، كما يلي:
- تركّز الخدمات على الصحة والتغذية في المرحلة العمريّة من الحمل إلى السنوات الثلاث.
 - لا تزال البرامج في الخطوات البدائية ربطاً بتطوير مرحلة ما قبل المدرسة (4-6 سنوات) في معظم البلدان العربية.
 - مع أنّ التغطية تميل لأن تكون أعلى بشكل ملحوظ ومتّسق في السنوات الأولى في المرحلة الابتدائية (6-8 سنوات)، لا تزال نوعية التعليم بحاجة ماسّة إلى انتباه.
 - ث. تشير بيانات حديثة من بعض البلدان العربية إلى تراجع بسيط في إنجازات سابقة في مرحلة ما قبل المدرسة والمرحلة الابتدائية الأولى، نتيجةً للنزاعات والاحتلال والطوارئ (كما في فلسطين والعراق). وعلى الأرجح، ستظهر حالات أخرى من التراجع جرّاء التغييرات الجذرية التي لا تزال تحدث في العديد من البلدان.
- تشير النتائج العامّة الملخّصة هنا أنّه فيما يحدث التقدّم، لا تزال تحديات هائلة تواجه قطاع تنمية الطفولة المبكرة في البلدان العربية بشكل عام، وضمن معظم الأطر الوطنية كذلك. في نفس الوقت، إنّ أسس تطوير القطاع موجودة، وينبغي البناء عليها من خلال جهود متّقة عليها.
- ومما لا شكّ فيه أنّه عندما ننظر إلى الاتجاهات العامّة لتنمية الطفولة المبكرة، علينا على الأقلّ الانتباه للتغييرات الأساسية التي تحدث نتيجةً للاضطرابات خلال مسار تحوّل المجتمعات في العديد من البلدان العربية. هناك تحديات هائلة للأسر التي لديها أطفال صغار التي تواجه العنف المباشر داخل المساحة التي تعيش فيها، فضلاً عن التشريد والنفي، مع القليل ممّا تبقّى من حياة كريمة، ناهيك عن الرعاية المناسبة للصغار منهم. إذ تعطي عادةً خدمات الإغاثة في حالات الطوارئ فقط القليل من الاهتمام لرعاية الأطفال، والوكالات المتخصصة هي وحدها التي تفكر في ذلك، وغالباً ما يكون القيام بما هو مناسب تحدياً كبيراً.

مع ذلك، بعد أن وضعنا هذه الملاحظة، تعالوا نفكر في كيفية تمكّننا من طرح المسائل المتعلقة بتنمية الطفولة المبكرة التي قد تنشأ. مع القليل من التأمل والتخطيط، كما ترمي ورشة العمل هذه، علينا ربّما النظر إلى تحولات "الربيع العربي" الاجتماعية باعتبارها فرصة من أجل إصلاح التعليم بشكل عام، وبشكل أكثر تحديداً، فتح الأبواب لمقاربات أكثر فعالية لكافة جوانب جدول أعمال الطفولة المبكرة. ونأمل أن نجد وقتاً لكي نقوم على الأقل ببدء مسار التأمل والتفكير بهذه الأمور.

1-4 ملاحظات منهجية

- أ. في كافة المسوح والتقارير والخرائط المذكورة أعلاه، هنالك إدراك مشترك أنّ البيانات المفصلة والمنفصلة عن تنمية الطفولة المبكرة في البلدان العربية لا تزال في مجملها على المستوى العام جداً، وهي تركز على الصحة في السنوات الأولى، وعلى التعليم في مرحلة سن الدخول إلى المدرسة.
- ب. لا تنطبق الفروق الكبيرة الملحوظة بين البلدان العربية (حتى داخل كل بلد) فقط على مدى توافر الخدمات في مرحلة الطفولة المبكرة، بل أيضاً على وجود البيانات التي لا غنى عنها للسياسة والبرمجة وعلى نوعيتها.
- ت. تجعل مثل هذه التناقضات من الصعب التوصل إلى استنتاجات عامّة قابلة للتطبيق، أو التوصية بمقاربات مشتركة للسياسات والبرامج، التي تكون مرغية بشكل أفضل في السياقات وطنية، وقد يكون ضرورياً طرحها من خلال لا مركزية الخدمات.
- ث. إحدى التبعات هي أنّ الإحصاءات، رغم فائدتها، قد لا تحسّن المقاربة التحليلية، بما أنّها قد تحرف الانتباه عمّا هم جوهري. من هنا، لن نحمل هذه الدراسة الكثير من الإحصاءات المفصلة. والغرض الرئيسي من هذا البحث هو اقتراح إطار يمكن أن يساعد المشاركين في ورشة العمل ولاحقاً في "البرنامج العربي لتنمية الطفولة المبكرة" ضمن "البرنامج العربي لتحسين جودة التعليم"، على اكتساب نظرة متماسكة لوضع الطفولة المبكرة في المنطقة، وتصويب تفكيرهم وخطط عملهم باتجاه أولويات مترابطة فيما بينها.
- ج. مع ذلك، لمن لا يزال مهتماً برؤية الأرقام الدالة على التقدّم الحاصل، ستجدون في الملحق رقم 3 لمحة عامّة على البيانات المرتبطة بالهدفين الأول والثاني لمسار التعليم للجميع في البلدان العربية. وقد أنتج هذه اللوحة العامة فريق "تقرير الرصد العالمي" لليونسكو في عام 2011، وهي مفيدة جداً للفهم السريع للاتجاهات العامة المرتبطة بالتعليم في المنطقة العربية. (ولمزيد من التفاصيل الإحصائية، يمكن تنزيل جداول معهد اليونسكو للإحصاءات لتقرير عام 2011 من موقع تقرير الرصد العالمي وهو موقع اليونسكو www.unesco.org).
- ح. ملاحظة أخيرة هي أنّ هذه الدراسة ليست معنيّة بالدفاع عن قضية تنمية الطفولة المبكرة، إذ نفترض أنّ الجمهور عارف وأنه أصلاً ملتزم تماماً بتفعيل جدول أعمال تنمية الطفولة المبكرة وتحسينه.

1-5 مؤشر جديد

في عام 2012، صمّم فريق تقرير الرصد العالمي مؤشراً جديداً متعلقاً بالهدف الأولي للتعليم للجميع، كمحاولة لترجمة النهج التكاملية للطفولة المبكرة إلى أرقام، ونعتبره جديراً بالتقديم:

التعريف (مقتطفات من التقرير):

- "يلخص مؤشر تربية ورعاية الطفولة المبكرة نتائج سياسات تنمية الطفولة المبكرة في ثلاثة مجالات، كما يلي:
- الصحة، وتقاس بنسبة الأطفال الذين يبقون على قيد الحياة بعد بلوغهم سن الخامسة، وهذا يتراوح بين مستوى منخفض بلغ 82% في غينيا بيساو ومستوى عالٍ بلغ 99% في شيلي، وذلك ضمن البلدان التي لديها مجموعة كاملة من البيانات.
 - التغذية، وتقاس بنسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين لا يعانون من التقزّم (إعاقة في النمو) بدرجة معتدلة أو شديدة، وتتراوح النسبة بين 45% في النيجر و98% في شيلي.
 - التعليم، ويقاس بالنسبة المئوية للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ثلاث وسبع سنوات الملحقين إمّا في مرحلة ما قبل الابتدائي أو في المدارس الابتدائية، وتتراوح النسبة ما بين 20% في إثيوبيا و95% في بيلاروسيا."
- وتجدر الإشارة إلى أنّ 68 بلداً فقط من بين 205 كانت لها مجموعة كاملة من المعلومات عن جميع المؤشرات، كما يلحظ أنّ البلدان المتقدّمة لم تكن مشمولة، على الأرجح بسبب عدم وجود بيانات عن "التقزّم".

في ما يلي مجموعة مختارة من كافة الدول العربية التي يشملها المؤشر، مع بعض البلدان الأخرى في نفس النطاق من أجل المقارنة:

الدرجة	البلدان	مؤشر تربية ورعاية الطفولة المبكرة	معدل البقاء بعد سن الخامسة	الأطفال تحت الخامسة الذين لا يعانون من التقزم بشكل شديد أو معتدل	معدل التحاق الأطفال بين 3 و7 سنوات
مؤشر تربية ورعاية الطفولة المبكرة العالي (0.95 – 1.00)					
1	بيلاروسيا	0.967	0.991	0.955	0.955
مؤشر تربية ورعاية الطفولة المبكرة المتوسط (0.80 – 0.94)					
3	شيلي	0.914	0.992	0.980	0.894
4	الكويت	0.914	0.990	0.962	0.789
5	تايلاند	0.911	0.987	0.843	0.902
14	صربيا	0.843	0.987	0.919	0.622
15	عمان	0.841	0.989	0.902	0.632
16	كولومبيا	0.835	0.977	0.873	0.654
مؤشر تربية ورعاية الطفولة المبكرة المنخفض (> 0.80)					
27	الأردن	0.796	0.978	0.917	0.495
28	فلسطين	0.795	0.978	0.882	0.495
29	الجزائر	0.794	0.973	0.851	0.559
30	تركيا	0.794	0.977	0.897	0.506
36	هندوراس	0.755	0.967	0.706	0.592
37	سوريا	0.754	0.984	0.725	0.554
39	أذربيجان	0.733	0.957	0.749	0.494
41	مصر	0.724	0.975	0.711	0.486
43	إندونيسيا	0.706	0.969	0.632	0.516
50	العراق	0.681	0.959	0.736	0.347
67	إثيوبيا	0.531	0.904	0.493	0.196
68	النيجر	0.508	0.856	0.452	0.217

المصدر: حسابات فريق التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع (2012)، جدول الإحصائيات 3-أ، قاعدة بيانات معهد اليونسكو للإحصائيات. وتضيف بعض الملاحظات التي قدمها فريق تقرير الرصد ما يلي:

- التنمية غير متساوية عبر الأبعاد الثلاثة، كما تُظهر مقارنة درجة البلد لكل من المؤشرات المكونة. فتكاد بعض البلدان تسجل مستويات متعادلة في جودة الأداء (مثل بيلاروسيا وشيلي) أو في القصور في الأداء (مثل النيجر) في مجالات المؤشرات الثلاثة الخاصة بهذه المكونات. وتسجل بلدان أخرى مستوى عالياً جداً أو منخفضاً جداً في أحد أبعاد وضعتها العام الذي تسجله درجة البلد بحسب المؤشر، ويكون ذلك دليلاً على وجود تحديات محددة.
- مع أنَّ معدّلات البلدان الأفقر هي أيضاً الأدنى ربطاً بمؤشر تربية ورعاية الطفولة المبكرة، تضعف العلاقة بين الدخل ونتائج تنمية الطفولة المبكرة في البلدان متوسطة الدخل. على سبيل المثال، كان متوسط دخل الفرد السنوي في بوتسوانا 13,700 دولاراً أميركياً (من ناحية القوة الشرائية) في عام 2010، ولكنها كانت فقط في مرتبة أعلى من بلدين لديهما أقل من خمس معدّلاتها لمتوسط الدخل الفردي، وهما جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (التي كان لها معدّلاً عالياً في الالتحاق بالمدارس) والسنغال (التي كان لها معدل تقزّم أقل).
- يسلّط مؤشر تربية ورعاية الطفولة المبكرة الضوء على حاجة جميع البلدان إلى الاستثمار في مقاربات تكاملية تُعطي أهمية متساوية لكافة جوانب تنمية الطفولة المبكرة، بغضّ النظر عن الدخل. تبين نظرة سريعة إلى عشرات من الدول العربية أنَّ نتائج معظمها جيّدة ربطاً بمعدل الوفيات، في حين أنَّ نتائج بعضها سيئة ربطاً بالتغذية، ولكن المعدّلات المنخفضة في التعليم تشير إلى مكامن التحديات الحقيقية.

2. وضع تنمية الطفولة المبكرة وأولويات البرمجة في البلدان العربية

بالنسبة لكل فئة عمرية، ستكون البداية بمبدأ استقيانه بشكل عام من الأركان الأربعة التي أعددتها "المجموعة الاستشارية"، ثم يعرض تقرير مختصر عن الوضع الحالي، ثم تجدون مقترحات لأولويات برامجية:

2-1 المقاربات عبر الفئات العمرية

1-1-2 الفئة العمرية من الحمل إلى الثلاث سنوات

المبدأ

يبدأ التعلم عند الولادة، وللأطفال حقوق منذ الولادة. وينبغي أن تعمل العائلات والمجتمعات المحلية والحكومات معاً لتأمين أعمال هذه الحقوق. فمن الحمل حتى السنوات الثلاث:

- لكل طفل حق في والدية متجاوبة، ورعاية صحية أولية جيدة، وطعام غذائي، وبيئة اجتماعية مادية تكون آمنة ونظيفة ومحفزة، من أجل النمو والتطور.
- الدعم من العائلات والمجتمعات المحلية جوهري من أجل تشجيع التنمية القصوى للأطفال الصغار، التي تبدأ أصلاً قبل الولادة.

الوضع الحالي

في معظم البلدان العربية، غالباً ما يكون الأطفال في هذه المرحلة العمرية وأهاليهم، لاسيما الأمهات، في رعاية قطاعات الرعاية الاجتماعية والصحية. وبالرغم من النقص في البيانات التي تؤمن صورة دقيقة، هنالك مؤشرات واضحة أنّ رعاية صحة الأمهات والأطفال تتقدم بشكل ثابت في البلدان العربية، ويظهر ذلك مثلاً في برامج التلقيح والتغذية.

من جهة أخرى، يواجه عدد لا بأس به من الأطفال في البلدان العربية مخاطر نمائية تتضمن:

- وزناً منخفضاً عند الولادة
- سوء تغذية، وغياب العافية، وتأخراً في النمو
- عنفاً عائلياً أو مجتمعياً
- بيانات متأثرة بالنزاعات والتهجير.

علاوة على ذلك، نادراً ما تُطرح التنمية الشاملة للطفل في السنوات الأولى أبعد من النمو الجسدي الصحي. وفرص الطفل في تطوير كافة إمكانياته المعرفية والعاطفية والاجتماعية من خلال التفاعل والتحفيز، تنحصر إلى حد كبير بالنخب والطبقات الوسطى الحضرية، التي وصلت أصلاً إلى مستويات عالية من المعيشة، بما في ذلك الوصول إلى المعرفة والتعليم والمعلومات، وتكون نادرة جداً برامج دعم الأسر للممارسات الوالدية في القطاعات الاجتماعية الأقل حظاً.

وقد أكدت الأبحاث حول نمو الدماغ، والتي توسعت بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، المعرفة المرتكزة إلى الأدلة المكتسبة من خلال الممارسة في مرحلة الطفولة المبكرة. ويرسّخ المصدران أنّ التحفيز المبكر، والتفاعل المستمر مع مقدمي الرعاية، واللعب، والاستكشاف ضمن بيئة اجتماعية ومادية آمنة، والحماية من عوامل الخطر، الخ، هي ضرورية لازدهار كافة إمكانيات الطفل، ابتداءً من المراحل المبكرة جداً. وتؤكد الأبحاث الاعتقاد القوي في قطاع الطفولة المبكرة أنّ التعليم يبدأ عند الولادة!

مع ذلك، يبقى هناك عجز كبير في برامج الرعاية والتنمية للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين صفر وثلاث سنوات ولأهاليهم، وذلك في جميع أنحاء العالم ولاسيما في البلدان النامية، ولا يختلف الوضع في البلدان العربية.

مقاربات برامجية

سيكون للمكونات البرنامجية التالية تأثير ملحوظ في هذه الفئة العمرية:

أ. تعزيز النظام الصحي الذي يخدم الأمهات والأطفال الرضع، وإقامة تعاون ورعاية متبادلة بين قطاعي

تنمية الطفولة المبكرة والصحة:

تكمن المقاربة الأساس هنا في توسيع المكونات ذات الصلة بنمو الطفل في المناهج الدراسية وتدريب العاملين الصحيين ذوي الصلة (أطباء الأطفال والقابلات والممرضين المتخصصين، والعاملين في الصحة المجتمعية، وما إلى ذلك). هذه التدخلات في المناهج موجودة، وليس من الضروري إعادة اختراعها.

ب. برامج ما قبل الولادة وخلالها وبُعديها للأمهات والآباء الشباب من أجل تحضيرهم ليصبحوا أمهات وآباء، ودعم الوالدية الفاعلة:

يجب أن تشمل هذه البرامج مزيجاً من المكونات الصحية والنمائية، مثل المعرفة عن الحمل وتطور الطفل (بما في ذلك أهمية التحفيز والتفاعل واللعب)، ورعاية الطفل من قبل أناس مدربين، والفحص المبكر والمنتظم لكل طفل رضيع، والدعم الخاص للأطفال الضعفاء والمحرومين وعائلاتهم، الخ.

ت. تطبيق برامج للعمل مع الأهل، بالتعاون مع قطاع الصحة:
لقد طوّرت اليونيسيف وغيرها من المنظمات برامج حول الوالدية، وقد طُبِّقت هذه البرامج في سياقات متنوعة في بلدان عربية، وهي متوفرة باللغة العربية. وقد يكون البناء على الخبرة الموجودة من أجل التكيف والتوسيع ورفع المستوى قابلاً للتحقيق في السياقات الوطنية والمحلية. (انظروا المثل عن البرنامج الجديد لكافة الفئات العمرية في 2-4 أدناه).

ث. في بعض البلدان العربية، هنالك حاجة ماسة إلى التحركات الخاصة من أجل تأمين تسجيل كافة المواليد. وهذا يصبح ضرورياً من أجل شمل كافة الأطفال في خدمات البلد العامة، بما فيها الالتحاق في المدرسة عند العمر المناسب.

2-1-2 الفئة العمرية من الثلاث سنوات إلى الست سنوات

المبدأ

الأطفال في هذا العمر لهم الحق في الأمان والرعاية والتحفيز في المنزل كما في المدرسة وفي المجتمع المحلي. يُدرك علم نمو الطفل أنّ قدرات الطفل تتطور بسرعة بين السنوات الثلاث والست الأولى من عمره. في هذه المرحلة، يتطور الأطفال بشكل أكثر فعالية إمكانياتهم الذهنية والاجتماعية، ضمن بيئات محفزة وراعية وأمنة ومرتكزة إلى اللعب، كما يكتسبون منافع هائلة من خلال الانخراط في نشاطات نمائية وتعليم مبكر منظم في مجتمعاتهم المحلية. تشير الدراسات في هذا المجال أنّ تأمين سنتين من التعليم ما قبل المدرسي المنظم الجيد يشكل مؤشراً أكيداً للنجاح في التعليم الابتدائي واللاحق، وكذلك في حياة البالغ.

الوضع الحالي

لقد تم إدخال تشريعات وتنظيمات في العديد من البلدان العربية لتحديد سن الالتحاق، وعدد سنوات الدراسة في مرحلة ما قبل المدرسة. وتختلف هذه الشروط من بلد إلى آخر، وكذلك البيانات عن الالتحاق الفعلي. بيانات الالتحاق في دور الحضانه هي في مجملها غير متوفرة في البلدان العربية، ولكن من المفترض عموماً أنّ هذا النوع من الخدمات محدود للغاية، ويقدم بشكل حصري تقريباً من قبل القطاع الخاص للأسر الحضرية ذات الدخل المرتفع، وبشكل أكثر ندرة من خلال مبادرات مجتمعية. مع ذلك، فإنّ تسجيل الأطفال في رياض الأطفال يزداد باستمرار ضمن البلدان العربية. وقد تم رفع معدل الالتحاق الإجمالي في التعليم ما قبل الابتدائي من 15% في عام 1999 إلى 19% في عام 2008، من بين الأطفال في هذه الفئة العمرية (من تقرير الرصد العالمي لعام 2012). ومع ذلك،

- تختلف معدلات الالتحاق بشكل واسع بين البلدان من 1-5% في بعضها إلى 70-85% في بلدان أخرى.

- المعدل في البلدان العربية (20%-19%) هو من بين المعدلات الأدنى مقارنةً بالمناطق الأخرى.

تأتي خدمات ما قبل المدرسة في أشكال مختلفة، إذ إنّ القطاع العام يوسع خدماته، غالباً من خلال وزارات التعليم، ولاسيما باتجاه الأكثر فقراً. في بعض الحالات، قد تنخرط أيضاً وزارات أخرى، مثل الرعاية الاجتماعية، في دور الحضانه. من ناحية أخرى، القطاع الخاص، الذي يعمل إما من أجل الربح أو من باب المسؤولية الاجتماعية، يقدم مجموعة كبيرة ورائدة في كثير من الأحيان من البرامج ما قبل المدرسة.

وعلى الرغم من أنّ معظم التعليم ما قبل المدرسي يتم تأمينه في أطر مدارس مؤسساتية، هناك أيضاً بعض البرامج المجتمعية التي توفر أنشطة منظمة لإعداد الأطفال للدخول إلى المرحلة الابتدائية.

مقاربات برامجية

في المجتمعات حيث جرى تطوير الخدمات لهذه الفئة العمرية بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، تميل هذه الخدمات لأن تكون ضمن شكلين من المأسسة: بدءاً من رعاية مجموعات الأطفال في دور الحضانه (أحياناً حتى قبل الثلاث سنوات)، يمضي الأطفال دون انقطاع إلى المرحلة ما قبل المدرسة في رياض الأطفال، التي غالباً ما تكون ملحقة بمدارس، وهذا يؤدي عادة إلى الالتحاق المخطط له في المرحلة الابتدائية.

في عدد لا بأس به من البلدان العربية، أنشأ قطاع التعليم ما قبل المدرسي رأسماً صحياً من المعرفة والممارسة، ما يشكل أساساً مبنياً لتسجيل أعداد أكبر من الأطفال في مرحلة ما قبل التعليم المدرسي.

ونظراً لتنوع الأوضاع وحتى الفروق الواسعة القائمة بين البلدان العربية، فإنّه من المستحيل التوصية باستراتيجيات تتناسب جميع الحالات. ومع ذلك، ينبغي تحديد مكونات رئيسية تكون أحجار الأساس التي يمكن أن تضمن مقاربة ديناميكية لتطوير هذا القطاع في كل سياق وطني، وحتى على الصعيد المحلي أو البلدي. وخلال تطبيق خدمات جديدة أو المزيد من تطوير القائم منها، ينبغي على كل بلد الانتباه للتوازن بين أعداد المتحقيين في المدارس المتزايد وتغذية نوعية الرعاية والتعليم المقدمة. ونقترح الاستراتيجيات التالية للوصول إلى هذه الغايات:

- أ. أهمية إقامة سياسة متجانسة لمرحلة ما قبل المدرسة:
- تجدون تنظيمات وتشريعات مختلفة في كل بلد عربي بشكل عام، وهي تؤثر على الطريقة التي تُقدّم فيها الخدمات لهذه الفئة العمرية. وينبغي أن تعيد معظم البلدان تقييم الوضع التشريعي وأن تطوّر سياسة متسقة تطرح الجوانب التالية:
- يقع هذا القطاع عادةً ضمن تفويض وزارات التعليم أو التربية، ولكن هذه الوزارات تركّز غالباً مواردها على المرحلة الابتدائية وما يليها، ولا تعير مرحلة ما قبل المدرسة اهتماماً يُذكر. يجب خلق بنية مخصّصة لهذا القطاع أو تعزيز هذه البنية في حال وجودها ضمن الوزارة، وينبغي إعطاؤها سلطة وصلاحيات كافية، وموارد بشرية مؤهلة، وتخصيص ميزانية لتطوير هذا القطاع.
 - تُبيّن من خلال الخبرة أنّ نجاح خدمات ما قبل المدرسة يلزمه الحصول على ما يتراوح بين 10% و20% من ميزانية التعليم، وفقاً لوضع البلد. ويمكن الحصول على هذه المبالغ من زيادات متدرّجة، بدءاً من موقع يكون غالباً منخفضاً.
 - قد تجدون مواد أكاديمية مخصّصة و/أو مواد تدريب المعلمين، ولكن، في معظم البلدان العربية، لا يزال قطاع التدريب المهني لمتخصصين في الطفولة المبكرة، بما في ذلك معلّمو رياض الأطفال، في مراحله الأولى من التطوير، لاسيّما بالمقارنة مع الحاجات، في الوقت الذي يتزايد فيه الطلب. يجب جعل تطوير هذا المكوّن المفتاح أولوية عالية من خلال مقارنة وطنية تتسّقها وزارة التربية.
 - في معظم البلدان العربية، لا يمكن حالياً توسيع هذا القطاع بشكل جيّد دون مساهمة القطاع الخاص، بكافة مكوناته، أكانت ربحية أو منظمات مجتمعية (اتحادات النقابات والمؤسسات الدينية والجمعيات غير الحكومية، الخ). ينبغي أن يطوّر القطاع الخاص، كما وزارات التعليم، هيكليات للاستشارة والتنسيق من أجل ضمان انخراط الجميع في الاستراتيجية الوطنية للتعليم ما قبل المدرسي.
 - ينبغي الاتفاق على مجموعات من معايير نوعية، بتنسيق من دائرة ضمن وزارة التربية، وبالتشاور مع كافة الفاعلين الأساسيين في المجال. على هذه المعايير تنظيم الأبعاد الرئيسية مثل تدريب معلّمي الروضات وتوظيفهم، والمنهاج وفلسفة التعليم، وظروف ترخيص رياض الأطفال، وآليات الإشراف، ودور الأهل وانخراطهم في إدارة رياض الأطفال، الخ. ويجب، بالطبع، على هذه المعايير أن تكون منسجمة مع درجة تطوّر التعليم ما قبل المدرسي في كل بلد، وينبغي تقديمها عبر مقارنة طويلة الأمد وتدرجية.
- (أحد المشاريع المحتملة حول المعايير النوعية هو برنامج خطوة بخطوة، الذي طُوّر من قبل وبدعم من برنامج الطفولة المبكرة في مؤسسة "المجتمع المفتوح" في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى. وقد صمّم البرنامج واستخدم مقارنة منهجية للمبادئ والمعايير والمؤشرات في خدمات الطفولة المبكرة، لاسيّما في التعليم. يمكن طلب الأدوات والخبرات من هذا البرنامج من أجل استقدام مقارنة مماثلة في المنطقة العربية.)
- ب. مكونات برامج أخرى للأطفال من ثلاث إلى ست سنوات:
- مع أنّ خدمات ما قبل المدرسة تأخذ في البلدان العربية في معظم الأحيان شكل رياض للأطفال غالباً ما تكون جزءاً من مدارس، هنالك نوعان من الخدمات الأخرى الموجودة في أطر معينة، ولها إمكانية لأن تساهم بشكل كبير في رأس المال الوطني من الخدمات للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ثلاث وست سنوات:
- تُوفّر الحضانات ذات المقاربة المرنة للعمر (فهي قد تبدأ قبل سن ثلاث سنوات) فرصاً لصغار الأطفال للانخراط مع أقرانهم في اللعب والأنشطة المحفزة الأخرى، وهي قد أصبحت أكثر ضرورة بذهاب الأمهات إلى العمل، ولكنها توفر أيضاً فوائد محدّدة لنمو الطفل في هذه المرحلة العمرية. وينبغي للبلدان أن تنظر في تطوير هذا القطاع كحجر بناء أساسي في المسار المستمر لرعاية للأطفال في الفترة ما بين بداية الطفولة ودخولهم إلى مرحلة ما قبل المدرسة، ويمكن أن يتم ذلك بشكل جيّد جداً من خلال تفويض الصلاحيات إلى السلطات المحلية أو البلدية، وتشجيع إدخال دور الحضانة في أماكن العمل الكبيرة.
 - برزت في العديد من السياقات الوطنية مبادرات عديدة، نُفذت بشكل أساسي من قبل المنظمات المجتمعية، وحتى من قبل أفراد معلّمين و/أو شباب متطوعين خلال فترة الصيف، وتستهدف هذه المشاريع الأطفال الذين لم يكن لديهم وصول إلى تعليم منهجي ما قبل المدرسي فيما هم يتحضرون للدخول إلى المدرسة الابتدائية. ومن خلال برنامج منظم لفترات زمنية متنوعة، تُعطى مجموعات من الأطفال فرصاً للانخراط في نشاطات مع أقران تحضّرهم لمسارات التعلم والحياة الاجتماعية ضمن النظام المدرسي. تشمل أمثلة على ذلك برنامج من طفل إلى طفل الرائد في اليمن، ونهج وحدات البناء الأساسية المعتمد من قبل مؤسسة "مينثور العربية" (وهي مؤسسة عربية غير حكومية تعمل في مجال وقاية الأطفال والشباب من المخدرات)، ومشروع الانتقال لشبكة آغا خان للتنمية في سورية، وغيرها من المبادرات الحديثة. وقد

ترغب البلدان في تشجيع تطوير هذه المبادرات، فيما هي في طريقها إلى توسيع تغطية الخدمات ما قبل المدرسة.

يستحق برنامج من البرامج العاملة مع الأهالي إشارة خاصة في هذا السياق، وهو "برنامج تعليم الأم والطفل" الذي طوّره مؤسسة تعليم الطفل والأم (ACEV) في تركيا. يعمل البرنامج مع أولياء أمور الأطفال في سن ما قبل المدرسة الذين لا يستطيعون الوصول إلى رياض الأطفال، وذلك من أجل إعدادهم للدخول إلى المرحلة الابتدائية، جنباً إلى جنب مع أبعاد تعليمية أخرى. وقد ترجمت وكيّفت "ورشة الموارد العربية" أدوات البرنامج إلى اللغة العربية، بالتعاون الوثيق مع المؤسسة التركية. وقد أنشأت ورشة الموارد العربية مع المؤسسة التركية سجلاً حافلاً في البلدان العربية في تدريب المدربين وتنفيذ البرنامج في سياقات مختلفة.

ت. أشكال أخرى من إشراك الأهالي:

بشكل أعم، يبقى الأهالي الراعين والمعلمين الأول والأهم بالنسبة للأطفال. ومع أنّ هذا ينطبق على الأطفال في أي فئة عمرية، يكون استراتيجياً في وضع نمط لانخراط الأهالي في النظام التربوي إشراك الأهالي بشكل منهجي عندما يستفيد أطفالهم من التعليم ما قبل المدرسي، أكان ذلك في الحضانات أو في رياض الأطفال أو عبر برامج منظمة أخرى.

2-1-3 الفئة العمرية من الست سنوات إلى الثماني سنوات

المبدأ

هناك اعتراف عالمي بالحق في التعليم الأساسي، وتعتبر الصفوف الأولى من المرحلة الابتدائية الركيزة لتحقيق ذلك، والمرحلة الابتدائية هي نواة في جوهر النظام التعليمي. مع ذلك، يعتبر معظم الفاعلين في مجال الطفولة المبكرة أيضاً أنّ الصفوف الأولى من المرحلة الابتدائية تتطلب انتباهاً خاصاً:

- من جهة، لا تزال سمات نمو الطفل تتطلب نهجاً شمولياً تكاملياً مماثلاً لنهج السنوات السابقة.
- ومن جهة أخرى، يكون حاسماً الانتقال الناجح إلى المرحلة الابتدائية في تعزيز الأنماط الإيجابية التي اكتسبها الأطفال في برامج ما قبل المدرسة ورعايتها، ولاسيما التعلم النشط.

يتطلب استمرارية الرعاية والتعليم أنّ يكون "الأطفال مستعدين للذهاب إلى المدرسة"، ويتم ضمان ذلك من خلال الاستراتيجيات الصحيحة التي اعتمدت في السنوات السابقة، وأن تكون "المدرسة مستعدة للأطفال"، وهذا هو محور الاستراتيجيات المقترحة في هذا القسم.

الوضع الحالي

من خلال حثها من قبل الالتزامات التي قامت بها ضمن أطر اتفاقات دولية، كالتعليم للجميع وأهداف الألفية للتنمية، ومحركة من رغبتها هي نفسها في تحقيق واجباتها تجاه التعليم الأساسي، لقد قامت البلدان العربية بتقدّم جيّد في الالتحاق في المدرسة الابتدائية. فكان معدل الالتحاق في التعليم الابتدائي 90% في العام 1999، وارتفع إلى 97% لكافة الأعمار في عام 2009. مع ذلك، بقي الالتحاق الصّرف (للأطفال من عمر التعليم الابتدائي) فقط 84% في عام 2008، بالرغم من ارتفاعه عن عام 1999، حيث كان 75% (من تقرير رصد التعليم للجميع العالمي، 2012).

لا بد من الملاحظة هنا أنّ أكثر من ستة ملايين طفل في سن المدرسة، بينهم 58% من الإناث، كانوا لا يزالون خارج المدرسة في البلدان العربية في عام 2008 (أكثر من تسعة ملايين في عام 1999). وكان من المتوقع عدم وصول حوالي 50% من هؤلاء الأطفال إلى المدرسة، في حين تم التحاق حوالي 20% منهم (أي أكثر من مليون)، ولكنهم تسرّبوا لاحقاً من المدرسة. لا يوجد أرقام متاحة لإعادة في المراحل الأولى من الدراسة، ولكن مهما كانت الأرقام، فهي تشكّل استنزافاً للموارد، ومؤشراً على الفشل في المراحل الأولى من الدراسة. (للحصول على وصف كامل للوضع، يمكن مراجعة اللوحة الإقليمية العامة من تقرير الرصد العالمي في الملحق رقم 3).

وأبعد من هذه الأرقام، تشير كافة التقارير عموماً إلى اختلافات كبيرة في نوعية التعليم الابتدائي، وتشير إلى أنّ نسبة كبيرة من الأطفال تركت التعليم الأساسي مع مستويات منخفضة جداً من القرائية والحساب، وذلك في كثير من البلدان النامية، ما ينطبق على بعض البلدان العربية أيضاً.

يؤكد قطاع الطفولة المبكرة، الذي بحث بشكل خاص في السنوات الأولى من التعليم الابتدائي، أنّ الأزمة في التعليم بالنسبة لغالبية الطلاب في المدارس الابتدائية تقع ضمن الصفوف الأولى، حيث يكون المعلمون المخصّصون لهذه الصفوف عموماً أقل المؤهلين، وتميل نسبة أعداد الطلاب إلى المعلمين إلى أن تكون عالية في القطاعات الاجتماعية الأكثر فقراً، وتكون منهجيات التعلم والموارد شحيحة.

يمكن القول بأمان، خلاصة، أنّ الصفوف الأولى مصابة بأزمة، بالنسبة لعدد كبير من طلّاب المرحلة الابتدائية في البلدان العربية.

مقاربات برامجية

إن أنظمة التعليم الابتدائي في البلدان العربية راسخة، وهي تحاول التكيف بشكل واسع مع الأرقام. كما أنها تحتوي على رأسمال من التعليم النوعي، المتمركز عموماً في المناطق الحضرية، والذي يستهدف القطاعات الاجتماعية ذات الدخل المتوسط والمرتفع. وينبغي أن يكون كل بلد قادراً على الاستفادة من رأس المال هذا من أجل الوصول إلى القطاعات الأقل حظاً في كل من المناطق الحضرية والريفية، وبنوعية محسنة. وفيما يلي بعض المقاربات الرئيسية:

أ. تغذية نوعية التعليم في الصفوف الابتدائية الأولى:

في كافة البلدان النامية، هنالك نواقص في المعلمين المؤهلين والموارد التعليمية المناسبة، مثل الكتب المدرسية الجذابة للمرحلة الابتدائية الأولى. وعلى معظم البلدان العربية تحسين قدرات مؤسسات تدريب المعلمين ونوعيتها، من أجل تلبية مطالب كافة المدارس. ولكن، من منظور تنمية الطفولة المبكرة التي تعنى بشكل أساسي بالصف الأول والثاني من المرحلة الابتدائية، هنالك تحركات محددة يجب أن تقوم بها وزارات التعليم من أجل إحداث فرق لدى الطلاب في سنواتهم الدراسية الأولى، وفي تعليمهم اللاحق، وطبعاً في حياتهم البالغة والمهنية. يمكن تلخيص هذه التحركات عبر شعار واحد: "استثمروا أفضل ما لديكم في الصفوف الابتدائية الأولى".

ولا شك أن الأمثلة الملموسة عن تحركات ستحدث فرقاً:

- حملوا أكثر المعلمين أهلية وخبرة مسؤوليات الصفوف الأولى. ففي هذه المرحلة، يحتاج الأطفال إلى تعريف أنفسهم إلى نظام غريب عن كافة ما اختبروه قبل دخولهم المدرسة، أكانوا التحقوا في برامج ما قبل المدرسة أم لا. يلزم الأطفال في هذه المرحلة اكتساب وتعزيز أنماط تعلم مرتكزة إلى الطفل، ولا يستطيع منحها إلا المعلمون الذي يتمتعون بطرائق تربوية مناسبة.
- تأمين تدريب خلال الخدمة لمعلمي الصفوف الأولى الحاليين.
- يجب أن تكون مكانة رواتب المعلمين في الصفوف الأولى على الأقل على قدم المساواة مع سائر الصفوف الابتدائية، إن لم تكن أعلى.
- شرط ضروري للنجاح في التعليم هو تعلم القراءة. في المعدل، 75% من الأطفال المسجلين في المرحلة الابتدائية لم يلتحقوا ببرامج تعليمية ما قبل الدراسة، ولا يمكنهم القراءة والكتابة. يجب أن يكون المعلمون في الصفوف الأولى مزودين بمهارات خاصة وبموارد من شأنها أن تسمح لهم بالتركيز على الأساليب الفعالة في تعليم القراءة والكتابة، وتضمن أن جميع الأطفال الموجودين تحت رعايتهم يقرؤون ويكتبون من أول بداية المرحلة الابتدائية.
- لا يمكن أن يتم ذلك إلا إذا تم توفير مواد قراءة ومواد تعليمية باللغة العربية تكون مناسبة وجذابة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ست وثمان سنوات.
- تشكل البيئة المادية ونسب المعلم / الطالب عناصر حاسمة في النجاح كذلك، ويجب أن تكون أفضل ما يمكن أن يتاح داخل البلد.

ب. جعل المرحلة الابتدائية الأولى أولوية في إصلاح النظام التعليمي، وضمان التحسينات المستمرة للمدارس:

هذا يعني ضرورة تغيير المنظور في التخطيط لقطاع التعليم. على سبيل المثال، يجب إعادة توجيه برامج تحسين المدارس واسعة النطاق من أجل ضمان بيئة أكثر دعماً وأكثر منهجية وفرص تعلم مناسبة للأطفال في الصفوف الأولى. وإعادة توجيه هذه تتطلب تحولات في وجهات النظر على جميع المستويات، من التطوير المهني الخاص بالمعلمين، وإدارة المدرسة للموارد البشرية والمالية، إلى أولويات المسؤولين في الوزارة والجهات المانحة الدولية عند الاقتضاء. هذا التغيير في التفكير يجب أن يكون جزءاً لا يتجزأ، ليس فقط من السياسات الوطنية للتعليم، ولكن أيضاً من الاستراتيجيات الوطنية للتنمية والحد من الفقر، وخطط التعليم للجميع، وبرامج الأهداف الإنمائية للألفية، وهكذا دواليك.

ت. مواصلة البناء على أنماط قطاع ما قبل المدرسة:

على الرغم من أن التعليم ما قبل المدرسي ليس منتشرًا مثل الصفوف الابتدائية، هنالك مع ذلك رأسمال قائم في مجال الممارسة في معظم البلدان العربية. وسيكون التعاون الوثيق بين رياض الأطفال والصفوف الأولى الابتدائية ضماناً للانتقال السلس إلى التعليم، ليس فقط للتلاميذ الذين التحقوا في برامج ما قبل المدرسة، ولكن أيضاً لجميع الوافدين الجدد. يجب أن تشكل المنهجيات والموارد للتعليم النشط التي تُستخدم في التعليم ما قبل المدرسي الأساس الذي يقوم عليه "التعليم" في المراحل الأولى من الدراسة.

ث. إشراك الأهلى

أكان بدأ ذلك في مرحلة ما قبل المدرسة أو لا، إنَّ إشراك الأهل في كافّة مراحل دخول الأطفال إلى النظام المدرسي وفي عمليّات التعلّم، لاسيّما في القراءة والكتابة، فضلاً عن مسار المدرسة بشكل عام، يشكّل ضماناً للنجاح، وهو يؤمّن الاستمرار من الحياة في البيت ومرحلة ما قبل المدرسة إلى كافّة جوانب النظام المدرسي.

2-2 المقاربات العامة والمشاركة بين عدة قطاعات لتنمية الطفولة المبكرة

تسمح مقارنة تنمية الطفولة المبكرة من خلال الفئات العمرية باستراتيجيات متّصلة بكل فئة عمرية، تجاوباً مع أنماط نمو الطفل المتطورة، ولأنّ القطاعات والمؤسسات المختلفة تفضّل (أو هي مفوّضة من أجل) تقديم خدمات محدّدة لهذه المرحلة العمرية. ولكن أكثر قطاع يتطلّب نهجاً شمولياً تكاملياً للتعاطي هو العمل مع الأطفال الصغار وعائلاتهم. المقاربات المتّصلة بتنمية الطفولة المبكرة بشكل متكامل في هذا القسم ستّضمن تكامل هذا المجال أيضاً.

2-2-1 السياسات والاستراتيجيات الوطنية لتنمية الطفولة المبكرة

لدى معظم البلدان العربية مجموعة تشريعات وقوانين ووزارات ودوائر، الخ، تنظّم الجوانب والمراحل المختلفة لتنمية الطفولة المبكرة، لجهة اتّصالها بالرعاية والتنمية والتربية، للأطفال من الحمل إلى الثماني سنوات. من جهة أخرى، إضافةً إلى القطاع العام، تساهم مروحة واسعة من المنظمات المجتمعية فضلاً عن فاعلين في القطاع الخاص في تأمين خدمات تنمية الطفولة المبكرة، وهي تحت إشراف وزارات مختلفة. وينبغي أن يكون التآزر واستمرارية رعاية الأطفال الصغار قبل أن يتم استيعابهم في "التعليم الأساسي" في قلب أي سياسة وطنية لتنمية الطفولة المبكرة. ينبغي للسياسات الوطنية أن تحصل أيضاً على مستوى اهتمام عالٍ في السياسات الوطنية وفي خطط التنمية الأوسع، وكذلك في الميزانية.

نجح فقط عددٌ قليل من البلدان العربية في وضع سياسات وطنية واستراتيجيات محدّدة للطفولة المبكرة، ووصّل عددٌ أقل من البلدان إلى مرحلة تحويل هذه السياسات إلى خطط عمل، والبدا بالتطبيقات والمراجعات المنتظمة. (يمكن إيجاد مثال جيد للدراسة في الأردن).

ينبغي أن يعتمد كل بلد إطار عمل شاملاً ومشاركاً بين القطاعات من أجل تنمية ورعاية وتربية الطفولة المبكرة، ويجب أن تُبنى هذه السياسات على تجميع مختلف العناصر ذات الصلة التشريعية والإدارية والبرامجية القائمة في أجزاء منفصلة، وتقييمها ودمجها. ومع أهميّة أن يحافظ كل قطاع (الصحة والرعاية الاجتماعية والتعليم، وما إلى ذلك) على سياسته الخاصة وخطته لمرحلة الطفولة المبكرة، ينبغي أن تكون هذه السياسات والخطط مفصّلة أيضاً بشكل متماسك ويتماشى مع سياسة وطنية لتنمية الطفولة المبكرة.

وتُظهر التجربة أنه عندما تأتي السياسات الوطنية نتيجة لعملية تشاركية تشمل جميع الجهات الفاعلة في مجال تنمية الطفولة المبكرة (كالقطاع العام، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، وغيرها)، فهي من ناحية مضمونة لأن تكون شمولية ومتكاملة في نهجها، ومن ناحية أخرى، ستشرك على الأرجح جميع القطاعات الفاعلة في مجال تعزيز السياسات (مع الأسر والمجتمعات المحلية، على سبيل المثال)، وفي تطبيق هذه السياسات ومراجعتها. وبعد تبنيها، يجب ترجمة السياسات أو الاستراتيجيات الوطنية إلى خطط تحرّك مقيّدة بجدول زمني، تُوجّه التطبيق التدريجي. ينبغي أن تتضمّن هذه الخطط أيضاً آليات لمراقبة التقدّم وقياس النوعية.

إحدى طرق مراقبة التقدّم في تنمية الطفولة المبكرة هي في شملها تحديداً في التقرير الذي يقدّم إلى لجنة الأمم المتّحدة حول حقوق الطفل. لقد حصل الكثير بعد أن أطلقت لجنة الأمم المتّحدة لحقوق الطفل "التعليق العام رقم 7"، وهو عن كيفية تطبيق بنود اتفاقية حقوق الطفل على الطفولة المبكرة. يشمل هذا العمل تصميم مؤشرات يمكن من خلالها مراقبة التقدّم.

2-2-2 جمع البيانات المصنّفة عن تنمية الطفولة المبكرة وتصنيفها وتحليلها

يمكن بناء برمجة وسياسات مناسبة فقط على أساس معرفة دقيقة لوضع الأطفال والأهالي في السياق الوطني. وكما في حال الخدمات، تكون عادة المعلومات والبيانات مُجرّأة:

- بيانات عن الحمل ووفيات الأطفال والتغذية والتلقيح، الخ، تكون مجمّعة من خلال البُنى الصحية.
- بيانات عن التعليم ما قبل المدرسي تكون غالباً متوفرة لدى وزارات التربية والرعاية الاجتماعية، ولكن وضع معظم الأطفال قبل دخولهم إلى المرحلة الابتدائية والذين هم خارج برامج ما قبل المدرسة، غالباً ما يكون خارج أي نظام جمع البيانات.
- بيانات الالتحاق، وتقسيم الجندر وإعادة الصفوف والتسرب، الخ، فضلاً عن تدريب المعلمين ومؤهلاتهم، تكون عادة متوفرة لدى وزارات التعليم.

من منظور النهج الشمولي التكاملي لتنمية الطفولة المبكرة، هنالك حاجة لتحديد خدمات مركزية في كل سياق وطني من أجل تأسيس نظام جمع بيانات وتحسينه باستمرار، وذلك لكافة أبعاد تنمية الطفولة المبكرة. يجب أن يكون هذا النظام قادراً على جمع البيانات المترابطة وتحليلها، وجعلها ذات صلة بالتخطيط ووضع السياسات على الصعيد الوطني.

قد تتوفر فرصة ذهبية لإطلاق نظام جمع البيانات هذا ضمن كل بلد عربي، إما ضمن إطار "البرنامج العربي لتنمية الطفولة المبكرة"، تحت مظلة "البرنامج العربي لتحسين جودة التعليم"، أو من خلال التعاون المباشر مع البنك الدولي، فقد قام البنك الدولي في عدة بلدان بإعداد أداة لجمع كافة البيانات ذات الصلة التي تؤدي إلى قياس وضع سياسات تنمية الطفولة المبكرة ومعايير الخدمات. هذه الأداة هي "مقاربة الأنظمة من أجل نتائج تعليمية أفضل" (SABER)، وقد طوّرت من خلالها أداة خاصة لتنمية الطفولة المبكرة. (تجدون ملخصاً عن ذلك في الملحق رقم 4).

ومع أن الهدف النهائي "المقاربة الأنظمة من أجل نتائج تعليمية أفضل" ربطاً بتنمية الطفولة المبكرة متعلقٌ بتحليل السياسات والمعايير، سيُنتج المسار الذي سيؤدي إلى ذلك إلى حشد مجموعة شاملة من البيانات الإحصائية التي يمكن الاعتماد عليها، وإلى بناء خبرة في البلد في تجميع هكذا بيانات وتحليلها.

2-3-2 التنسيق بين القطاعات

تتطلب تنمية الطفولة المبكرة، أكثر من أي قطاع آخر، مقارنةً تكاملية وشمولية للعمل مع الأطفال الصغار وعائلاتهم. ولكن الممارسة العامة مجذرة في تقسيم الخدمات، التي غالباً ما تكون ضمن أنظمة تشغيلية منفصلة تابعة لوزارات الصحة والرعاية الاجتماعية والتربية، الخ. فضلاً عن ذلك، نادراً ما يخطط التخطيط الاقتصادي الوطني والميزانية العامة للبلد في قطاعات الطفولة المبكرة بحد ذاتها، وكجزء من عمليات اتخاذ القرار. وغياب صوت تنمية الطفولة المبكرة عن طاولة القرار يؤدي إلى وضع الطفولة المبكرة على أسفل لائحة الأولويات في أغراض الميزانية. ونتيجةً لذلك، تحصل الطفولة المبكرة على موارد بشرية ومالية متدنية، وفي أحسن الأحوال على مخصصات مقسمة. وفي العديد من البلدان العربية، هناك هيكلية وطنية مخصصة للأمومة والطفولة، غالباً ما تكون في شكل مجالس عليا، وهي مكلفة معالجة مخاوف تنمية الطفولة المبكرة بطريقة متكاملة. ومع ذلك، فإنها تميل في معظم الحالات إلى أن تكون ذات تفويض محدود، يقتصر عموماً على البحوث والأدوار الاستشارية، وفي بعض الحالات، يمكن أن تؤدي وظائف بناء القدرات.

ومن أجل تحسين وضع الطفولة المبكرة في مسارات اتخاذ القرار في كافة جوانب التنمية الوطنية، يجب تأسيس هيكلية تنسيق بين الدوائر المسؤولة عن الطفولة المبكرة في كافة الوزارات المعنية. يمكن لذلك بالطبع أن يأخذ أشكالاً متنوعة، بالتماشى مع التقاليد الإدارية لكل بلد عربي. ولكن في جميع الأحوال، من الضروري خلق أو تقوية جسم "خارق" للقطاعات من أجل الطفولة المبكرة، يكون له مستوى مناسب من الصلاحيات، ويعمل "كمحرك" لتطوير السياسات وتطبيقها والتقارير السنوية. ويجب أن يحرك هذا الجسم أيضاً بناء السياسات الوطنية وتطبيقها، فضلاً عن التبعّي الرسمي بشكل متكامل للتشريعات والمعايير والتنظيمات والاتفاقات بين الوكالات المتصلة بالطفولة المبكرة من أجل تأمين الخدمات، أكانت من القطاع العام أو الخاص أو منظمات المجتمع المدني. يمكن لهذا الجسم أن يكون له تفويض (راجعوا 2-2-2 من هذا البحث) يضمن تجميع البيانات المجزأة عن كافة جوانب تنمية الطفولة المبكرة بشكل مركزي، وتصنيفها وتحليلها، والتحسين المستمر لجمع البيانات.

2-4-2 المشاريع والأدوات لإشراك الأهل

تعلن اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل أن الأهل هم مانحو الرعاية والمربون الأول والأفضل للطفل. وفي المقاربات المقترحة لكل فئة عمرية في القسم الأول من هذه الدراسة، هنالك توصيات خاصة تصف طرقاً لإشراك الأهل في خدمات الرعاية والتعليم الموجهة لهم ولأطفالهم.

من جهة أخرى، يجب أن يُنظر إلى انخراط الأهل باعتباره سلسلة متصلة، ويجب إدخال التقديمات في السياسات والاستراتيجيات الوطنية لتنمية الطفولة المبكرة. يجب أن تسمح هذه التقديمات ليس فقط بإشراك الأهل كأفراد في رعاية وتربية أطفالهم، ولكن أيضاً كمجموعة معيّنة من أصحاب المصلحة في المسارات المتعلقة بتنمية الطفولة المبكرة. ينبغي إنشاء آليات لتنظيم مشاركتهم في بلورة السياسات والاستراتيجيات والخطط، وكذلك في إدارة وتشغيل الخدمات.

مشروع واعد للعمل مع الآباء والأمهات في المنطقة العربية:

نادرة هي المشاريع في البلدان النامية التي تنظم العمل مع الآباء والأمهات حول أمرين:

- سلسلة متصلة تشمل جميع الفئات العمرية من الحمل إلى الثماني سنوات
 - نهج متكامل يطرح مكونات برامجية متعددة، كالصحة، والتعليم، والحماية الاجتماعية، الخ.
- لقد بدأت ورشة الموارد العربية بتنفيذ مثل هذا المشروع في عام 2012، بالتزامن في مصر وفي لبنان. ويجري تطوير العمل عبر حلقتين:
- الحلقة الأولى هي في خضم التنفيذ الكامل حالياً، وهي تعمل في البلدين مع مجموعتين من الآباء والأمهات مع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين صفر وثلاث سنوات، وبين ثلاث وست سنوات.
 - من المتوقع المباشرة بالحلقة الثانية في منتصف عام 2013، حيث يكون امتداداً ما جرى تطويره في الحلقة الأولى قد توسّع جغرافياً وعددياً. سيُباشر عندها في العمل مع الأطفال بين ست وثمان سنوات.
- لقد قامت بتصميم أدوات المشروع مجموعة من الاختصاصيين في تنمية الطفولة المبكرة والمدرسين من كلا البلدين، في إطار مقاربة تكاملية لنمو الطفل، تشمل كافة الأبعاد الجسدية والعاطفية والذهنية، الخ، وتطرح مسائل الحماية الاجتماعية والتفاعل ضمن إطار المجتمع المحلي.
- يُتوقع كذلك إشراك الآباء والأمهات المنخرطين في الحلقة الأولى في عملية التوسيع باعتبارهم "خبراء في تنمية الطفولة المبكرة" في الحلقة الثانية وما بعد.
- كما تستحق تجربة اليونيسيف في بلدان عديدة النظر إليها، لاسيّما في الأردن، في تطبيق برنامج الوالدية لسنوات عديدة، كما تستحق التوزيع دراسة تحسين المستوى التي نُفذت لعامي 2011-2012، بعد موافقة اليونيسيف.

2-2-5 مسائل الجودة والمعايير

على الرغم من الزيادات الأخيرة المثيرة للإعجاب في الاستثمار في تنمية الطفولة المبكرة في جميع أنحاء العالم وفي معظم البلدان العربية، هناك دلائل على أنّ هذه الاستثمارات ركزت على زيادة الوصول، أكثر من جودة الخدمات والأطر. وقد أظهرت الدراسات أنّه من دون الالتزام المتزامن بالجودة، قد يجري فقدان المكاسب المخصصة لرعاية الأطفال وتعليمهم، وأفاقهم كمواطني المستقبل، وقد تستمر الفوارق. كما يشكّل شمل الجودة جنباً إلى جنب مع المزيد من الوصول وسيلة لدعم التحسّن في عدالة المخرجات، بالنسبة للأطفال، إذ إنّ الحصول على الخدمات في حد ذاته ليس كافياً لتحقيق نتائج جيّدة لجميع الأطفال. تحسّن الجودة في تنمية الطفولة المبكرة هي مسألة ملحة، فيما تستمر البلدان العربية في توسيع نطاق الوصول.

تختلف جودة الخدمات في تنمية الطفولة المبكرة بشكل واسع، وهي تتركز عموماً على الخدمات التي يمكن أن تتحمّل كلفتها قلّة فقط. ويرتبط هذا بعمليات معقدة تقنية ومرتبطة بالمعرفة المطلوبة من أجل إنشاء تعريف ومعايير الجودة في تنمية الطفولة المبكرة، بما في ذلك داخل الحركة العالمية من أجل الطفولة المبكرة. يرتبط ذلك أيضاً، ضمن البلدان العربية، بتراكم بطيء لرأس المال المعرفة والخبرة في مرحلة الطفولة المبكرة على المستوى الوطني والإقليمي.

وتشمل أبعاد جودة برنامج تنمية الطفولة المبكرة التي تُعتبر مركزية للغايات المرتبطة بالنتائج بالنسبة للأطفال ما يلي:

- الأمان والتناسب في البيئات المادية
 - طبيعة التفاعل بين الطفل والمعلم، أو بين الطفل ومناخ الرعاية
 - تعليم اختصاصيي الطفولة المبكرة، وتدريبهم، لتعزيز معارفهم بالمضمون وبالفلسفة التربوية
 - النهج الشمولي التكاملي الذي يطرح مجالات متعدّدة لعمل الطفل والعائلة.
- في الاقتراحات البرامجية للفئة العمرية بين ثلاث وست سنوات (في القسم الأول من هذه الدراسة)، ذكرنا مشروع خطوة بخطوة المتعلّق بالمبادئ والمعايير، ومع أنّ المشروع ينطبق بشكل أساسي على مرحلة ما قبل المدرسة، هو يتضمّن عناصر متصلة بخدمات أخرى، ويمكن توسيعه لتغطية السلسلة الكاملة من خدمات الطفولة المبكرة، بعد أن تضع جذورها ضمن القطاع.

2-2-6 رأس المال المعرفة والموارد البشرية

رأس المال المعرفة العلمية والمهنية هو من أكثر التحدّيات إلحاحاً التي تعني كافة مكونات تنمية الطفولة المبكرة، سواء نظرنا إليها من خلال الفئات العمرية أو من خلال قطاعات الخدمات (الصحة والتعليم، الخ). يمكن طرح رأس المال هذا على خطّين: مكتبة الموارد في اللغة العربية، ومجموعة الاختصاصيين في تنمية الطفولة المبكرة.

أ. لقد تضاعفت الموارد في اللغة العربية في العقدين الأخيرين، أكانت لجهة نقل المعرفة العلمية أو منح منهجيات للبرمجة، أو توفير الأدوات للتدريب. يمثل هذا الإنتاج يمثل أساساً متيناً، وهو مستمر في التقدّم. ومع ذلك، فإن المجال لا يزال بعيداً تماماً عما هو مطلوب لتغذية تطوير هذا المجال، ولا يزال نشر الموارد

وتوافرها محدودين للغاية. ولقد قام الزملاء في ورشة الموارد العربية برسم الخرائط لهذه الموارد، ويبدو أنه من الممكن أن يكون هناك نظرة تحليلية على ما هو موجود، وتحديد الثغرات وتصميم طرائق من أجل تلبية الاحتياجات الملحة، الخ.

ب. وكما قيل فيما قبل في عدة مناسبات، فإن الإرادة كما الطلب لتوسيع خدمات تنمية الطفولة المبكرة في كافة الاتجاهات في تزايد. ومع ذلك، غالباً ما يتم إحباطها بسبب عدم وجود الموارد البشرية المؤهلة. ولا يمكن تطوير رأس المال من المهنيين في تنمية الطفولة المبكرة على الصعيدين الوطني والإقليمي بين ليلة وضحاها، والاستراتيجية ضرورية، وهي تُصمَّم وتُنفَّذ بشكل أفضل في إطار مقارنة جماعية. وعلى هذه المقاربة أن تكون متعددة الجوانب، وأن توسّع البرامج والإدارات في المؤسسات الأكاديمية التي توفر التدريب قبل الخدمة، وأن تُضاعف الأشكال والمستويات التدريب أثناء الخدمة، علماً أنَّ استخدام النماذج على الانترنت بالنسبة للتدريب أثناء الخدمة قد أصبح ضرورة.

2-2-7 مسائل العدالة: الوصول إلى الأطفال المحرومين والمهمشين

من المهم أن نذكر، ولكن باختصار، الهم المرتبط بالعدالة، إذ إن تقديم خدمات تنمية الطفولة المبكرة لا يزال غير متساوياً أبداً ضمن معظم البلدان العربية، ما يُقيّد معرفة القطاعات الحضرية الفقيرة فضلاً عن المجتمعات المهمشة والريفية مترجمة، بحثاً عن التنمية البشرية. وتتطلب التقديمات إلى القطاعات المهمشة بسبب الجندر أو الإعاقة أو التهجير أو الطوارئ أو الهوية الدينية أو الإثنية، انتباهاً خاصاً وإضافياً، إذ إن الأطفال الصغار في هذه الأوضاع هم الأكثر تعرّضاً لخطر عدم تحقيق حق النمو المتساوي، ومن هنا، هم قادرون فعلياً على الاستفادة من تقديمات تنمية الطفولة المبكرة.

2-2-8 التعاون بين البلدان العربية والمدى الإقليمي

نظراً للثقافات الواسع في وضع قطاعات تنمية الطفولة المبكرة والتقدم فيها، داخل وفيما بين البلدان العربية، يكون منطقياً اعتماد نهج وآليات الدعم المتبادل. فمن جهة، سيوسّع التعاون رأسمال المعارف الملائمة ثقافياً المتاحة في اللغة العربية، ومن جهة أخرى، يمكن للقطاعات الغنية معرفياً أن تعزّز نوعية المقاربات والبرامج والخدمات المتاحة للأطفال في المنطقة العربية، فضلاً عن الوصول إلى هؤلاء الأطفال الذين ما زالوا مستبعدين عن تقديمات تنمية الطفولة المبكرة. وهذا ينبغي أن يكون واحداً من الاهتمامات الأساسية لوظيفة التشبيك والمناداة ضمن "البرنامج العربي لتنمية الطفولة المبكرة" تحت مظلة "البرنامج العربي لتحسين جودة التعليم".

2-2-9 التشبيك والمناداة

ينبغي أن يكون إنشاء شبكة لتنمية الطفولة المبكرة والمناداة من أجل وضع سياسات وبرامج مناسبة الأولوية إحدى الاهتمامات الأساسية لوظيفة التشبيك ضمن "البرنامج العربي لتنمية الطفولة العربية". وهناك مروحة متنوعة من النماذج لإنشاء الشبكات. ينبغي الاتفاق جماعياً على الأساس والمعايير من أجل عقد شبكة عربية لتنمية الطفولة المبكرة، من قبل مجموعة أساسية من العناصر الفاعلة في تنمية الطفولة المبكرة في المنطقة. وشبكة كهذه ستكون بمثابة منصة لاختصاصيي الطفولة المبكرة، من أجل النهوض بجدول أعمال تنمية الطفولة المبكرة في السياسات والتوعية، على الصعيدين الوطني والإقليمي. يمكن أن تكون بعض أهداف هذه الشبكة، على سبيل المثال:

- توصيل رسائل رئيسية إلى أصحاب المصلحة على مستوى السياسات والبرامج، مسئلة من نتائج أحدث البحوث وتجارب الممارسات الفضلى
- تحسين ظروف العمل المهنيين في تنمية الطفولة المبكرة وأوضاعهم
- تنشيط والمساهمة في توسيع رأسمال المهنيين في تنمية الطفولة المبكرة، من أجل الاستجابة للطلب المتزايد الناجم عن التوسع في خدمات تنمية الطفولة المبكرة في معظم البلدان العربية.
- إنشاء "مجموعة من الخبراء" الذين سيقدمون الدعم والخبرة لتصميم البرامج وتطبيقها، ورعاية المقاربات المبدعة في تنمية الطفولة المبكرة في البلدان العربية.

خلاصة موجزة...

تُشير النظرة العامة المقدّمة في هذه الورقة، جنباً إلى جنب مع أولويات البرمجة المقترحة، على الأقل، إلى أنّ المهام والتحديات التي تواجه حركة الطفولة المبكرة في المنطقة العربية (إذا سُمح لنا أن نطلق على أنفسنا وعلى جميع زملائنا هذا الاسم) متعدّدة وضخمة. ومع ذلك، فإنّ مجرد كوننا قادرين على تنظيمها في نهج متماسك يجعلها تبدو قابلة للتطبيق، في أسوأ الأحوال. وسوف تصبح برنامجاً قابلاً للإدارة إذا تمكّنّا من تعبئة الموارد، البشرية والمالية، وذلك ضمن مقاربة تجمع بين المبادرات الجماعية والبرامج والمشاريع الفردية.

في واحدة من الصور التي نشرتها إحدى وكالات الأنباء عن "احتلال" ميدان التحرير في القاهرة، أُدرجت نوافذ لإظهار المزيد من التفاصيل عن بعض الأنشطة التي نظّمت حول الساحة: المطبخ، والإسعافات الأولية، الخ. أظهرت واحدة من هذه النوافذ مجموعة من الأطفال الصغار جالسين على الأرض، مع أمهاتهم وربّما آبائهم واقفين حولهم. وكان الأطفال يرسمون على أوراق مبعثرة على الأرض. أريد الاعتقاد أنّ هؤلاء الأطفال كانوا يرسمون أحلامهم، من أجل حاضر ومستقبل أفضل. يمكن لهذه الأحلام أن تصبح حقيقة فعلية، إذا استثمرنا في وقت مبكر جداً في تغذية تنمية جميع الأطفال في المنطقة العربية.

الملحق رقم 1 البرنامج العربي لتحسين جودة التعليم والبرنامج العربي لتنمية الطفولة المبكرة

1. البرنامج العربي لتحسين جودة التعليم

في السنوات العشر الأخيرة، شكّلت نوعية التعليم إحدى أهم التحديات أمام مستقبل البلدان العربية وأخطرها، وقد أدرك ذلك العديد من المؤتمرات والنشاطات في السنوات السابقة في المنطقة، فضلاً عن لاعبين عديدين على الأصعدة المحلية والإقليمية والعالمية، بمن فيهم العاملون على الأرض والأكاديميون وصانعو السياسات والحكومات. ويأتي "البرنامج العربي لتحسين جودة التعليم" استجابةً لمطلب "المنتدى الوزاري في الدوحة حول جودة التعليم" الذي عُقد عام 2010 بتنظيم من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو)، ومؤسسة قطر، والبنك الدولي. كان شارك في المنتدى 18 بلداً عربياً، وقد اتفق جميع المشاركين على ما يلي:

- توجد تحديات خطيرة في ما يخص جودة التعليم في المنطقة العربية، ومن الضروري التحرك سريعاً.
 - صُممت خطة تحرك متجانسة وطموحة على المستوى الإقليمي للسير قدماً.
 - جدير بالذكر أن هذا المسار يتزامن مع تغييرات جذرية تحصل في المنطقة، ففيما تؤثر النزاعات طويلة الأمد والعنف والفقر المتزايد على المجتمعات العربية، تظهر كذلك اتجاهات إيجابية ربطاً بالمشاركة الاجتماعية والسياسية. أما التبعات على تربية وتنمية الطفولة المبكرة، فبالطبع، لا يزال من المبكر تقديرها.
 - الغاية العامة للبرنامج العربي لتحسين جودة التعليم هي تحسين نتائج التعلم للجميع من خلال تحسين نوعية خدمات التعليم وصلتها بما حولها. ويؤدي تحسين نتائج التعلم تحديداً إلى نقل صناعة السياسات في المنطقة من التركيز على المدخلات إلى التركيز على النتائج. ويتطلب تحسين نوعية الخدمات التعليمية تحسيناً مؤسسياً ربطاً بكل عامل من العوامل المدرسية التي لها تأثيرات محدّدة على تقديم الخدمات، ومنه، على نتائج التعلم.
 - ويلعب "البرنامج العربي لتحسين جودة التعليم" دور المبادرة المظلة التي تهدف إلى ربط برامج عديدة قائمة وأخرى جديدة ضمن شبكة فعّالة ومتجانسة. ويتكوّن هذا البرنامج العربي من خمس ركائز متماسكة وهي:
 - البرنامج العربي للتقييم والبحث في مجال جودة التعليم
 - البرنامج العربي للارتقاء بالمعلمين معرفياً ومهنياً
 - البرنامج العربي لتنمية الطفولة المبكرة (أو للتربية ما قبل المدرسية)
 - البرنامج العربي لتطوير مناهج التدريس وتوظيف تقنيات المعلومات والاتصال في التعلم
 - البرنامج العربي لدعم الكفاءات المبادرة والأعمال الرائدة
- ومع أنّ كل ركيزة من الركائز تحتضنها مؤسسة أو شبكة أو منظمة في بلد عربي، فهذه البرامج مترابطة عضوياً، وستجد سبلاً للتعاون باتجاه الغايات المشتركة، على أن يتشاور كل مضيف حاضن ويعمل عن كثب مع البنك الدولي والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم من خلال مكتب "البرنامج العربي لتنمية الطفولة المبكرة"، ومجلس تنفيذي ومجلس علوم استشاري.

2. البرنامج العربي لتنمية الطفولة المبكرة

تستضيف ورشة الموارد العربية "البرنامج العربي لتنمية الطفولة المبكرة"، علماً أنّ ورشة الموارد وشركاءها قد طوّروا عبر السنين نهجاً شمولياً تكاملياً دمجياً لرعاية وتنمية الطفولة المبكرة. ستوجّه البرنامج مبادئ ومفاهيم هذا النهج، فضلاً عن "الركائز الأربعة" التي طوّرتها وروجّت لها المجموعة التشاورية العالمية حول الطفولة المبكرة (ECCD - CG) كأداة برامجية وهي:

- البدء من "الصففر" (من التكوين إلى ثلاث سنوات)
 - تأمين فرص الاكتشاف والتعلم (3 - 6 سنوات)
 - جعل المدارس جاهزة للأطفال (6 - 9 سنوات)
 - تأمين تطوير السياسات حول الطفولة المبكرة.
- وسيكوّن "البرنامج العربي لتنمية الطفولة المبكرة" إطاراً لتشارك الممارسات الجيدة في السياسات والبرامج، من خلال الأهداف التالية:
- تعزيز الجودة عبر الابتكار في البرامج في أثناء العمل
 - زيادة نسبة الفعالية إلى الكلفة ودعم قياس أثر مقاربات رعاية وتنمية الطفولة المبكرة

- تنشيط التبادل المهني الإقليمي والمساعدة التقنية
 - زيادة استخدام الإعلام وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في رفع مستوى برامج "تنمية الطفولة المبكرة" نوعياً.
- و ستقود البرنامج **الأولويات التالية:**
- الوصول إلى الأغلبية المحرومة من الأطفال الصغار وأسرهم، الذين لا يزالون خارج نطاق خدمات تنمية ورعاية الطفولة المبكرة الحالية
 - جعل المعرفة الحديثة متوفرة في اللغة العربية، واستخدام لغة ووسائل متاحة للمجتمعات المحلية التي تعاني من صعوبات في الوصول إلى المعلومات.
- وسيعمل "البرنامج العربي لتنمية الطفولة المبكرة" بالتعاون مع البرامج الأربعة الأخرى المذكورة أعلاه ضمن مظلة وظائف ثلاث مترابطة وهي مجموعة التفكير والتشبيك وإنتاج الموارد والأدوات:
- (1) الوظيفة الأولى هي "**مجموعة التطوير**" التي ستركز على تحليل المعرفة وتوليدها، من أجل بناء رأس مال خبرات الطفولة المبكرة في المنطقة.
 - (2) الوظيفة الثانية هي "**الشبكة الإقليمية**" التي ستكون إطاراً للمهنيين في تنمية ورعاية الطفولة المبكرة، وللمنظمات العاملة في المجال، من أجل بناء مجتمعات المعرفة والممارسة، حيث يصوب هؤلاء اللاعبون سويةً نحو إعلاء جدول أعمال تنمية ورعاية الطفولة المبكرة، ربطاً بالسياسات والوصول إلى الناس.
 - (3) الوظيفة الثالثة تتمحور حول "**إنتاج الموارد والأدوات**"، التي ستركز على ربط المعرفة بالتطبيق والممارسات على مستوى المشاريع.

الملحق رقم 2

دراسات وخرائط ومصادر أخرى للمعلومات والبيانات

1. ورشة العمل الإقليمية التي نظمتها "ورشة الموارد العربية"، تحت عنوان "نحو تفعيل العمل الإقليمي في مجال رعاية وتنمية الطفولة المبكرة"، في شهر آذار/مارس 2010، في عمان:
 - خريطة الموارد عن تنمية ورعاية الطفولة المبكرة: بيلوغرافيا وتقرير (باللغة العربية)، إعداد غانم بيبى
 - رسم خريطة موارد الطفولة المبكرة وبرامجها في البلدان العربية، إعداد بسمة فاعور
 - رسم خريطة للتدريب وبرامج التدريب قبل الخدمة وخلالها للتعليم وبرامج التعليم لمهنيي الطفولة المبكرة الموجودة في لبنان، إعداد بشرى قدورة
 - توصيات برامجية وتقرير ورشة العمليمكن طلب هذه الموارد من ورشة الموارد العربية، أو إيجادها على موقعها الإلكتروني: www.mawared.org.
2. "المؤتمر العربي رفيع المستوى حول تربية ورعاية الطفولة المبكرة"، الذي نظّمته اليونسكو في دمشق، في أيلول/سبتمبر 2010:
 - "الطفولة المبكرة في البلدان العربية: واقع وتحديات"، تقرير باللغة العربية، إعداد بسمة فاعور ومراجعة سهام سويغ وحجازي ادريس.
 - رسم خريطة للتدريب وبرامج التدريب قبل الخدمة وخلالها للتعليم وبرامج التعليم لمهنيي الطفولة المبكرة الموجودة في دبي ومصر والسعودية وتونس (باللغة العربية)، إعداد بشرى قدورة
 - مشاريع مبتكرة في تنمية ورعاية الطفولة المبكرة: نماذج من البلدان العربية والعالم، إعداد غانم بيبى ورانية الساحلي، ومراجعة حجازي ادريس.يمكن طلب هذه الوثائق من حجازي ادريس في مكتب اليونسكو الإقليمي في بيروت (h.idris@unesco.org). كما تجدون بعضها وغيرها من الوثائق المفيدة المتعلقة بتنمية الطفولة المبكرة على موقع "مجموعة العمل العربية للطفولة المبكرة": www.aecwg.org.
3. التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، لاسيّما في الأعوام التالية:
 - تقرير عام 2007: بدايات قويّة، رعاية وتربية الطفولة المبكرة
 - تقرير عام 2011: الأزمة الخفية: النزاعات المسلحة والتعليم
 - لمحة عامّة على الدول العربية ورصد تقدّم الأهداف الستّة
 - بيانات إحصائية من معهد اليونسكو للإحصاءات
 - عام 2012: الشباب والمهارات: رصد التقدّم باتجاه أهداف التعليم للجميع
 - التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، ورقة السياسات 3، نيسان/أبريل: توسيع رعاية وتربية الطفولة المبكرة المتساوية حاجة ماسّة.
4. وثائق أخرى جرت مراجعتها لغرض إعداد هذا البحث:
 - مسودة غير منشورة: إطار مفاهيمي لتطوير الطفولة المبكرة: معايير وسياسات وبرامج، أيلول/سبتمبر 2011، إعداد أمانة سر الجامعة العربية، قسم الطفولة والعائلة
 - مسودة غير منشورة: تقييم لوثائق مختارة وطنية وعالمية عن الدراسات والسياسات في البلدان العربية، إعداد د. إيشيا مجاهد-مختار، أيار/مايو 2010
 - دراسة غير منشورة: توسيع تنمية ورعاية الطفولة المبكرة في البلدان العربية: دراسة عن كلفة القيام بتقدّم ملموس باتجاه الهدف الأول للتعليم للجميع في العالم العربي، إعداد رافئز وأجيو، تشرين الأول/أكتوبر 2006.

الملحق رقم 3

التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعام 2011

لمحة إقليمية عامة: الدول العربية

الهدفان الأول والثاني

شهد العقد المنصرم بعض التطورات الهامة في طريق التقدم نحو تحقيق التعليم للجميع في منطقة الدول العربية. فقد ارتفعت نسب القيد في التعليم الابتدائي في المنطقة بأكثر من العشر، وذلك على الرغم من ازدياد عدد السكان الذين هم في سن التعليم المدرسي، وتقلصت الفروق بين الجنسين في مستويي التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي، وازداد عدد الأطفال الذين ينتقلون من التعليم الابتدائي إلى التعليم الثانوي. وتتفق الدول العربية قدراً كبيراً من دخلها القومي لصالح التعليم، وهو قدر يزداد بشكل ملحوظ على المتوسط العالمي للإنفاق في هذا المجال. كما ازدادت المعونة الخارجية التي تقدّم إلى التعليم الأساسي، على الرغم من ركود المستويات الإجمالية للمعونة. غير أنّه لا تزال هنالك تحديات كبيرة، فثمة أكثر من ستة ملايين طفل ما زالوا غير ملتحقين بالتعليم، وتتسم مستويات التحصيل الدراسي بالانخفاض، ويعاني أكثر من ربع السكان الراشدين من الأمية، وما زالت احتياجات التعلّم لدى الصغار والمراهقين تلقى الإهمال على نطاق واسع.

الهدف الأول: الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة

ثمة عوامل عدة تتحكم سلفاً بفرص انتفاع الأطفال من التعليم قبل الالتحاق بالتعليم الابتدائي بفترة طويلة. وتشكّل المهارات اللغوية والمعرفية والاجتماعية التي يكتسبها هؤلاء الأطفال من خلال الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة ركائز أساسية للتمتع لاحقاً بفرص وافرة في الحياة، ولمواصلة التعلّم مدى الحياة، ولا تزال المؤشرات الخاصة بمدى رفاه الطفل في منطقة الدول العربية تتسم بالضعف نسبياً، كما لا تزال فروق في هذا الصدد بين البلدان وفي داخل البلد الواحد.

معدّلات وفيات الأطفال في الدول العربية تنخفض: تُعد وفيات الأطفال مقياساً لمدى التقدّم في العمل نحو تحقيق الهدف، ولقد انخفضت معدلات وفيات الأطفال في جميع مناطق العالم خلال العقد الماضي، بما في ذلك منطقة الدول العربية. وفي المتوسط، فإن 50 طفلاً من كل ألف طفل يولدون في هذه المنطقة لن يعيشوا حتى سن الخامسة من العمر. وتوجد فروق كبيرة بين البلدان فيما يخص معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة، إذ إنّ هذه المعدّلات تتراوح بين عشرة أطفال من كل ألف في الكويت وقطر، و120 طفلاً في موريتانيا و125 طفلاً في جيبوتي.

التعليم يُنفذ للأطفال: إن أخطار وفيات الأطفال ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمستوى ثراء الأسرة وبالمستوى التعليمي للأمهات. ففي المغرب، تبلغ معدّلات الأطفال دون الخامسة الذين لم تحصل أمهاتهم على أي قدر من التعليم، أكثر من ضعف معدّلات وفيات نظرائهم من الأطفال الذين حصلت أمهاتهم على قدر من التعليم الثانوي. فبإمكان النساء الأوفر تعليمياً الحصول بشكل أفضل على المعلومات الخاصة بالصحة الإنجابية، كما أنّهن أميل إلى إنجاب عدد أقل من الأطفال، وإلى توفير تغذية أفضل لأطفالهن، وهذه كلها عوامل تحد من أخطار وفيات الأطفال.

سوء التغذية عائق كبير أمام تحقيق التعليم للجميع: يمثل سوء التغذية عاملاً يمنع الأطفال من التمتع بأجسام وعقول سليمة. ولا يزال الارتفاع الحاد الذي جرى في أسعار المواد الغذائية في عام 2008 واستمرار أوضاع الكساد الاقتصادي يحذان من فعالية الجهود التي تُبذل لمكافحة الجوع في دول عربية عديدة. ويعاني قرابة خمس الأطفال دون سن الخامسة من العمر في المنطقة حالات التقزم (أي من حيث الطول بالنسبة إلى العمر) سواء بدرجة معتدلة أو بدرجة شديدة. ويزداد تواتر هذه الحالات بوجه خاص في البلدان الفقيرة مثل جيبوتي والسودان واليمن، حيث يعاني ما لا يقل عن ثلث الأطفال من التقزم.

المشاركة في التعليم قبل الابتدائي محدودة: كان عدد الأطفال الملحقين بالتعليم قبل الابتدائي في المنطقة في عام 2008 يبلغ قرابة 3.2 مليون طفل، ممّا يمثل زيادة بنسبة 31% بالمقارنة مع عام 1999. غير أنّ نسبة القيد الإجمالية في هذا التعليم في المنطقة، والبالغة 19% فقط، تدل على أنّ غالبية الأطفال في الدول العربية كانوا لا يزالون محرومين من التعليم قبل الابتدائي في عام 2008. فقد كانت نسب القيد الإجمالية في التعليم قبل الابتدائي تتراوح بين 3% فقط في جيبوتي، و87% في الإمارات العربية المتحدة.

وكان معدل التقدم على صعيد زيادة القيد في التعليم الابتدائي متبايناً، فقد حقّقت بعض البلدان تقدماً أولياً في النصف الأول من العقد الأول من هذا القرن، بينما شرّعت بلدان أخرى تسجّل تقدماً في فترة أحدث. فارتفعت نسب القيد في التعليم قبل الابتدائي بصورة أسرع في مصر في النصف الأول من العقد الأول من هذا القرن، بينما كانت وتيرة التقدم في بلدان مثل الجزائر والسودان وقطر، في فترة ما قبل عام 2004، أبطأ ممّا سجلته هذه البلدان ذاتها بعد هذه

الفترة. وثمة بلدان عديدة، بضمنها الأرض الفلسطينية المحتلة والكويت والمغرب، سجلت انخفاضاً في نسبة القيد الإجمالية في الفترة من عام 1999 إلى عام 2008. ولئن كان الأطفال الذين يعيشون أوضاع الفقر الشديد يشكّلون الفئة الأشد احتياجاً إلى الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة، فإنهم أقل الفئات حضوراً في البرامج الخاصة بهذا التعليم. ففتراوح نسب الحضور في برامج التعليم قبل الابتدائي، في سوريا، بين ما يقل عن 4% لدى أطفال الخُميس الأفقر من بين الأسر، وما يزيد بقليل عن 18% لدى أطفال أغنى الأسر. وبالمثل، ينخفض متوسط نسبة الحضور في موريتانيا انخفاضاً شديداً ليبلغ 7%، وتصل احتمالات حضور أغنى الأسر في برامج التعلم المبكر في هذا البلد إلى أكثر من سبعة أضعاف احتمالات حضور أطفال الأسر الفقيرة في هذه البرامج.

الهدف الثاني: تعميم التعليم الابتدائي

حدث في العقد الماضي تقدّم سريع نحو تحقيق هدف تعميم التعليم الابتدائي. ومع أنّ بلداناً كثيرة في منطقة الدول العربية سجّلت تقدّماً كبيراً في هذا المضمار، فإنّ وتيرة هذا التقدم كانت متباينة، ولا تتقدّم المنطقة إجمالاً بالسرعة الكافية التي تؤهلها لبلوغ هدف تحقيق تعميم التعليم الابتدائي بحلول عام 2015.

فقد حقّقت بلدان كثيرة خطوات كبيرة إلى الأمام نحو تحقيق تعميم التعليم الابتدائي: خلال الفترة من عام 1999 إلى عام 2008، التحق 5.9 طفل إضافي بالتعليم الابتدائي في منطقة الدول العربية. وعلى الرغم من حدوث ارتفاع كبير في عدد السكان الذين هم في سن التعليم الدراسي، حققت المنطقة ارتفاعاً في نسبة القيد الصافية المعدلة في التعليم الابتدائي بلغ 11% في خلال الفترة منذ عام 1999، بحيث إنّ متوسط هذه النسبة بلغ 86% في عام 2008. وكان التقدّم نحو تحقيق التعليم الابتدائي مدهشاً على وجه الخصوص في الإمارات وجيبوتي والمغرب وموريتانيا، حيث ارتفعت نسبة القيد الصافية المعدلة في التعليم الابتدائي بما لا يقل عن 14 نقطة مئوية بين عامي 1999 و2008. وعلى العكس من ذلك، سجلت أربعة بلدان انخفاضاً في نسبة القيد الصافية المعدلة، كان من بينها انخفاض شديد بمقدار 21 نقطة مئوية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

أعداد الأطفال غير الملحقين بالتعليم تنخفض، ولكن بوتائر متباينة: كان عدد الأطفال غير الملحقين بالتعليم ممن كانوا في سن التعليم المدرسي في الدول العربية يزيد على 6 ملايين طفل في عام 2008، وكانت الفتيات تشكلن نسبة 58% منهم. ويقل هذا العدد بما يزيد على 3 ملايين نسمة على العدد للسجل في عام 1999. وتباطأ الانخفاض في أعداد الأطفال غير الملحقين بالتعليم من 495,500 طفل سنوياً في الفترة 1999-2004 إلى 165,185 طفل سنوياً في الفترة 2004-2008. وثمة بلدان تضم أعداداً كبيرة من السكان غير الملحقين بالتعليم، بضمنها الجزائر وموريتانيا واليمن، تراجعت فيها وتيرة التقدم مع مرور الزمن، ففي اليمن، كان عدد السكان غير الملحقين بالتعليم ينخفض في المتوسط بمقدار 94 ألف طفل سنوياً في الفترة 1999-2004، ولكنه ارتفع بمقدار 24,600 طفل سنوياً في الفترة 2004-2008. غير أن بعض البلدان، مثل جيبوتي والكويت سجلت بالمقابل تسارعاً في التقدم في السنوات الماضية الأخيرة.

سيظل كثير من الأطفال في المنطقة غير ملحقين بالتعليم في عام 2015: يوفر تحليل الاتجاه السائد إمكانية النظر في سيناريوهات معقولة بشأن أعداد الأطفال غير الملحقين بالتعليم في عام 2015، ففي اليمن، التي كانت تضم أكبر عدد من الأطفال غير الملحقين بالتعليم في المنطقة في عام 2008، يمكن أن يؤدي استمرار الاتجاه السائد خلال الفترة من عام 1999 إلى عام 2009، إلى انخفاض في عدد الأطفال غير الملحقين بالتعليم في هذا البلد إلى ما يقارب نصف عددهم الحالي ليبلغ 553 ألف طفل بحلول عام 2015، غير أنّ استمرار الاتجاه الخاص بالأجل الأقصر المتمثل في الفترة 2004-2009، من شأنه أن يسفر عن ارتفاع عدد السكان غير الملحقين بالتعليم إلى ما يقارب 1.3 مليون نسمة بحلول عام 2015.

يمثل الأطفال الذين يلتحقون بالتعليم في السن المناسبة أقل من ثلثي عدد الأطفال الذين يلتحقون بالتعليم: إنّ إلحاق الأطفال بالتعليم في السن المناسبة، وتأمين تقدمهم بصورة سلسة في التعليم، وتيسير إتمامهم للمرحلة التعليمية، تشكل عناصر هامة للتقدم نحو تعميم التعليم الابتدائي. وفي عام 2008، كان الأطفال الملحقون بالتعليم الابتدائي في السن الرسمية يمثلون 64% من مجموع الأطفال الملحقين بالتعليم في تلك السنة، وقد انخفضت نسبتهم في موريتانيا إلى 73% في عام 2009. بيد أنّ بالإمكان تحقيق تغيير في الوضع في هذا المجال بصورة سريعة. ففي المغرب، ارتفعت نسبة الأطفال الملحقين بالتعليم في السن الرسمية من 51% في عام 1999 إلى 79% في عام 2008.

حدث تقدم سريع في مجال البقاء إلى الصف الأخير من التعليم الابتدائي: بعد إلحاق الأطفال بالتعليم في السن المناسبة، يبرز التحدي المتمثل في تأمين مواصلتهم للتعليم المدرسي. وإنّ نسبة الأطفال الملحقين بالتعليم والذين واصلوا التعليم إلى الصف الأخير للمرحلة الابتدائية كان يبلغ نحو 97% عام 2007، غير أنّ البقاء في التعليم يظل

يشكل مسألة هامة في المغرب حيث كانت نسبة البقاء في التعليم إلى الصف الأخير تبلغ 76% عام 2007. وتدل البيانات القطرية على أنّ الغالبية العظمى من بلدان المنطقة قد حسنت خلال الفترة المعنية نسب البقاء في التعليم. كما أنّ عدة بلدان متأخرة بعض الشيء في الطريق إلى تحقيق تعميم التعليم الابتدائي، مثل السودان وموريتانيا، حققت ارتفاعاً ملحوظاً في نسب البقاء في التعليم منذ عام 1999، إذ ارتفعت النسبة في موريتانيا بشكل مذهش فازدادت بمقدار 21 نقطة مئوية.

وترتبط احتمالات الالتحاق بالتعليم الابتدائي والتقدم فيه وإتمامه ارتباطاً وثيقاً بظروف الأسرة. فالأطفال الفقراء أو الذين يعيشون في الريف أو ينتمون إلى أقليات إثنية أو لغوية يتعرضون لخطر كبير في أن يتسربوا من التعليم. فيخفّض الانتماء إلى أسرة ريفية في المغرب احتمالات إتمام المرحلة التعليمية بما يزيد على النصف بالمقارنة مع أسرة تقيم في منطقة حضرية.

تتطلب معالجة التسرب من التعليم عمل على عدة جبهات: لا يوجد اعتراف واسع النطاق بحجم مشكلة التسرب. وتتباين خصائص مشكلة التسرب تبايناً كبيراً فيما بين البلدان. ففي جيبوتي، يعاني بعض الأطفال من صعوبات في شق طريقهم والتقدم في السنوات الأولى من التعليم. ومن ناحية أخرى، تعبّر النسب الأعلى للتسرب من الصف الابتدائي الأخير في المغرب تعبيراً جزئياً عن آثار الإخفاق في الامتحانات المدرسية. كما يمكن أن يعزى ارتفاع نسب التسرب من التعليم في السنوات الدراسية اللاحقة إلى الالتحاق بالتعليم في سن متأخرة. وتبين شواهد مستمدة من بلدان كثيرة أنّ خطر التسرب من التعليم الابتدائي يتزايد مع التقدم في العمر، غير أنّ قوة الصلة بين هذين الأمرين تتباين بحسب الحالات.

ويتسرب الأطفال من التعليم في معظم الحالات بسبب عوامل تتعلق بالفقر، وبسبب مشكلات ترتبط بنوعية التعليم، وبسبب عوامل تتعلق بالمدرسة، وهي أسباب تؤثر كلها في مسار التقدم في صفوف السنوات الدراسية. وقد كشفت بحوث أجريت في مصر عن أنّ احتمالات التسرب من التعليم بالنسبة إلى الأطفال الذين يرتادون مدارس جيدة الأداء أقل بكثير من احتمالات التسرب من التعليم بالنسبة إلى الأطفال الذين يرتادون مدارس ذات مستويات أدنى في التحصيل. ويقتضي خفض مستوى مخاطر التسرب اعتماد مجموعة واسعة النطاق من السياسات الرامية إلى الحد من أسباب وعوامل الضعف هذه التي تكمن وراء التسرب.

الملحق رقم 4: نهج النظم من أجل تحسين نتائج التعليم: نظرة عامة إلى تنمية الطفولة المبكرة
(مقتطعات من وثيقة تقديمية للبنك الدولي، ويمكن العودة إلى موقع www.worldbank.org)

المقدمة

لقد طور قسم التنمية البشرية في البنك الدولي برنامج عمل اسمه "نهج النظم من أجل تحسين نتائج التعليم"، وهو أداة من أجل تشخيص نظم التعميم، والسياسات والبرامج في البلدان المختلفة. وتشكل تنمية الطفولة المبكرة إحدى المواضيع العديدة ضمن هذا النهج، حيث ستم جمع معلومات شاملة عن تنمية الطفولة المبكرة وتحليلها ونشرها، عبر نظم مختلفة. يشكل إطار العمل ثلاث غايات أساسية ربطاً بسياسة تنمية الطفولة المبكرة:

- **تأسيس بيئة مهيأة:** وجود إطار عمل تشريعي وتنظيمي مناسب، ودرجة من التنسيق ضمن القطاعات وبين المؤسسات لتقديم الخدمات بفعالية، وتوفير موارد مالية كافية.
- **التطبيق بشكل واسع:** درجة التغطية والقصور في التغطية. يجب أن تشمل السياسة الصلبة لتنمية الطفولة المبكرة البرامج في كافة القطاعات، ودرجات عالية من التغطية، ويجب أن تصل إلى كافة شرائح الشعب، لاسيما الأطفال الصغار الأكثر حرماناً.
- **المراقبة وتأمين الجودة:** تطوير معايير ومقاييس لخدمات تنمية الطفولة المبكرة، وأنظمة لمراقبة الالتزام بهذه المعايير، فضلاً عن تطبيق نظم لمراقبة نتائج تنمية الطفولة المبكرة لدى الأطفال. إن تأمين جودة البرامج ضروري لأن هنالك دلائل تشير إلى أن التأثير على الأطفال يمكن أن يكون مؤدياً، في حال لم تكن البرامج ذات جودة عالية.

يمكن استخدام هذا الإطار كنقطة مرجعية لمستويات البلدان في التطور في كل من غايات سياسة تنمية الطفولة المبكرة الثلاث. كما يقدم إطار العمل هذا نظرة مقارنة يمكن من خلالها رؤية تطور أنظمة تنمية الطفولة المبكرة في البلدان، ومن خلال هذه المقارنة، يمكن الخروج بدروس من خبرات البلدان الأخرى ويمكن اكتشاف الخيارات في مجال السياسات من أجل تقوية تنمية الطفولة المبكرة على المستوى الوطني والمحلي (داخل كل بلد).

عمليات التقييم ووضع المعايير

تعتمد مقارنة "نهج النظم من أجل تحسين نتائج التعليم" في تنمية الطفولة المبكرة على الخطوات الثلاث التالية:

1. **الاستفادة من المخزون:** المقدرات والموارد الموجودة
2. **التحليل:** استخدام المعلومات عن برامج تنمية الطفولة المبكرة من أجل تصنيف البرامج، واستخدام المعلومات عن سياسات تنمية الطفولة المبكرة لتقييم درجة تطوير السياسات على المستوى الوطني أو داخل كل بلد، على خط الغايات الثلاث لسياسات تنمية الطفولة المبكرة المذكورة أعلاه
3. **تحديد الخيارات:** بناء على المقارنات العالمية، يمكن استخدام تصنيف السياسات المرتكزة إلى النهج من أجل تحديد خيارات محددة لكل بلد، من أجل تقوية السياسات لتحقيق الغايات الثلاث.

نتائج "نهج النظم من أجل تحسين نتائج التعليم" في تنمية الطفولة المبكرة

لكل بلد يشارك في هذا المسار، سيُنشج تقرير للبلد (حوالي 15 صفحة)، مع تحليل لسياسات تنمية الطفولة المبكرة، ومقارنات إقليمية وعالمية، فضلاً عن خيارات محددة لتحسين سياسة تنمية الطفولة المبكرة ضمن كل من الغايات الثلاث. ستكون تقارير البلدان متوفرة على موقع "نهج النظم من أجل تحسين نتائج التعليم" في تنمية الطفولة المبكرة، برعاية البنك الدولي (www.worldbank.org). ومن المفيد إضافة ملاحظة في النهاية هنا، أن البلدان لن تصنف حسب المستوى الإجمالي لتطوير سياسة تنمية الطفولة المبكرة.